اَلْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي مُوجِبَاتِ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم

إِعْدادُ:
د. عَبْدِ الله بْنِ عِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ الْجَرْبُوعِيِّ
اْلأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيف فِي الْجَامِعَةِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي تفضَّل بالنِّعم قبل استحقاقها، وأفاض من بركات جوده وبرِّه قبل سؤالها، أحمده سبحانه بما حمده به ملائكته المقرَّبون، وأنبياؤه المرسلون، وأولياؤه المتَّقون، حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، كما يحبُّ ربُّنا ويرضى.

وأصلِّي وأسلِّم على محمَّدٍ رسولِ الله، أرسله ربُّه بالرَّحمة والهداية، وأكرمه بالمحبَّة والشَّفاعة، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فإنَّ الله تبارك وتعالى قد بعث أنبياءه ورسله بدين الحقِّ، يدعون إلى عبادة الله وحده، واجتنابِ ما سواهُ من الآلهة المزعومة، الموروثة عن أهل الشِّرك والزَّيغ والضَّلال، كلٌّ واحد منهم يبعث إلى قومه الذين هو منهم، حتى بعث الله نبيَّه محمَّداً ρ، فجعله خاتماً للمرسلين، ورسولاً إلى الثَّقلين أجمعين، وأفاض عليه من مكارمه وبركاته ما لم يُعطه أحدٌ سواه، كما شهدت بذلك نصوص الكتاب والسُّنَّة.

قال الله سبحانه وتعالى: { وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ }[1].

قال بعض السَّلف في معنى هذه الآية: ما بعث الله نبيَّاً من الأنبياء إلا أخذ عليه الميثاق، لئن بَعَث محمَّداً ρ وهو حَيٌّ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه، وأمَرَه أن يأخذ

(1) سورة آل عمران، الآية (81).

الميثاق على أمَّته: لئن بعث محمَّداً ρ وهم أحياءٌ، ليؤمنُنَّ به ولينصرُنَّه[1].

وقال جلَّ وعلا: { وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا }[2]. وهو مقام الشَّفاعة لأهل الموقف في أرض المحشر يوم القيامة، عند تراجع الأنبياء – عليهم السَّلام – في ذلك اليوم المهول –كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى –[3].

وقال تبارك وتعالى: { مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ }[4].

وقال: { إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا }[5].

وقال: { إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسۡتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصۡرًا عَزِيزًا }[6].

وقال: { وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٌ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ﴿٤﴾ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴿٥﴾ }[7].

وقال: { أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ﴿٣﴾ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ ﴿٤﴾ }[8].

---

(1) تفسير ابن كثير (67/2).

(2) سورة الإسراء، الآية (79).

(3) انظر المبحث الثاني من التَّمهيد (ص/12).

(4) سورة الأحزاب، الآية (40).

(5) سورة الأحزاب، الآية (56).

(6) سورة الفتح، الآية (1-3).

(7) سورة الضُّحى، الآية (1-5).

(8) سورة الشَّرح، الآية (1-4).

وممَّا أدَّب الله Y به عبادَه المؤمنين تجاه رسوله ρ، وما ينبغي لهم تجاهه ρ من التَّوقير والاحترام، والتَّبجيل والإعظام قوله سبحانه: { يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰۚ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٣﴾ }[1].

وقولـــــــه: { إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٩﴾ }[2].

وقوله: { ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْۖ }[3].

قال الإمام البغويُّ في تأويل هذه الآية:(يعني من بعضهم ببعض، في نفوذ حكمه عليهم، ووجوب طاعته عليهم، وقال ابن عبَّاس، وعطاء : " يعني إذا دعاهم النبيُّ ρ، ودعتهم أنفسهم إلى شيء كانت طاعة النبيِّ ρ أولى بهم من طاعتهم أنفسهم")[4] اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير:(قد علم الله تعالى شفقة رسوله ρ على أمَّته، ونصحَه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مُقَدَّماً على اختيارهم لأنفسهم)[5]اهـ.

---

(1) سورة الحجرات، الآية (1-3).

(2) سورة الفتح، الآية (8-9).

(3) سورة الأحزاب، الآية (6).

(4) التَّفسير "معالم التَّنزيل" (532/3).

(5) التَّفسير " تفسير القرآن العظيم" (380/6).

وقوله: { وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ }(1). أي: اعلموا أنَّ بين أظهركم رسول الله، فعظِّموه، ووقِّروه، وتأدَّبوا معه، وانقادوا لأمره، فإنَّه أعلم بمصالحكم، وأشفق عليكم منكم، ورأيه فيكم أتمّ من رأيكم لأنفسكم(2).

إلى غير ذلك من الآيات في محكم التَّنزيل.

وممَّا في السُّنَّة الصَّحيحة: ما رواه أبو هريرة τ قال: قال رسول الله ρ: ÷فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ × متَّفقٌ عليه(3).

وعنه τ قال: قال رسول الله ρ: ÷ أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ ×(4).

وعن اثلة بن الأسقع τ قال: سمعت رسول الله ρ يقول: ÷ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ ×(5).

وإنَّ من أعظم تلكم المكارم والفضائل: ما أعطاه الله إيَّاه، واختصَّه به يوم

---

(1) سورة الحجرات، الآية (6).

(2) تفسير ابن كثير (322/7).

(3) أخرجه البخاريُّ في عدَّة مواضع من صحيحه، منها في كتاب الجهاد، باب قول النبيِّ ρ: ÷نُصرت بالرُّعب مسيرة شهر× (54/4ح2977)، ومسلمٌ – واللَّفظ له – في كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة (371/1ح523).

(4) أخرجه مسلمٌ في كتاب الفضائل، باب تفضيل نبيِّنا ρ على جميع الخلائق (4/ 1782ح2278).

(5) أخرجه مسلمٌ في كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبيِّ ρ، وتسليم الحجر عليه قبل النُّبوَّة (1782/4ح2276).

القيامة، في ذلك اليوم المهول، الذي يحشر فيه النَّاس لربِّ العالمين، ويوقفون فيه لفصل الجزاء، فيطول وقوفهم، ويبلغ بهم من الجهد ما الله به عليم، فيذهبون إلى من يشفع لهم عند ربِّهم Y للفصل بينهم، ويريحهم ممَّا هم فيه، فيذهبون إلى آدم، ثم إلى نوح، ثمَّ إلى إبراهيم، ثمَّ إلى موسى، ثمَّ إلى عيسى – عليهم السَّلام ، وكلُّهم يعتذر؛ خوفاً من غضب الرَّبِّ تباك وتعالى، ثمَّ يذهبون إلى محمَّد ρ، فيقول: ÷أنا لها×، فيشفع لهم عند ربِّه Y، فيشفِّعه فيهم[1].

وهذه الشَّفاعة منه ρ شفاعة عامَّة لكلِّ الخلائق يوم القيامة، وله ρ شفاعات أخرى جاءت بها الأحاديث النبويَّة، سوف يأتي بيانها وتفصيلها – إن شاء الله تعالى[2]–.

وإنَّ من شفاعاته ρ يوم القيامة شفاعات ترتَّبت على أعمال أخبر هو عنها ρ، ورويت عنه، يرى الواقف عليها كثرتها، وتفرُّقها في الكتب الحديثيَّة، لم يضمَّها كتاب مستقلٌّ – فيما أعلم –.

---

(1) انظر الحديث بتمامه (ص/220).

(2) انظر المبحث الثَّاني من التَّمهيد (ص/220).

أهميَّة البحث:

للكتابة في هذا البحث أهميَّة كبيرة، تبرز في عدَّة جوانب، منها:

1. أنَّ موضوعه يتعلَّق بسُنَّة النبيِّ ρ، والشَّيء يشرف بشرف متعلَّقه.

2. أنَّ سعادة المرء بشفاعة النبيِّ ρ أمر عظيمٌ جدَّاً، يرجوها كلُّ مسلم، ويدعو الله Y حصولها، وأحاديث هذا الموضوع تبرز بعض الأعمال – أقوالاً كانت، أو أفعالاً – تسبَّب في سعادة المرء بها يوم القيامة، وكفى بهذا فوزاً وشرفاً.

3. الحاجة إلى معرفة أحوال أحاديث هذا الموضوع من حيث الثُّبوت وعدمه؛ حتى يعبد الإنسان ربَّه Y على بصيرة وهدى.

4. أنَّ موضوعه مرتبط بالدِّراسات الموضوعيَّة، التي تعنى بجمع أحاديث باب من أبواب الدِّين، وتساق فيه الأحاديث على ترتيب معيَّن.

أسباب اختيار الموضوع:

للكتابة في هذا الموضوع أسباب كثيرة، كانت الدّافع إلى العمل فيه، ومنها:

1. أنَّ في جمع أحاديث هذا الموضوع إسهاماً في نشر سنَّة النبيِّ ρ، وتبليغها للنَّاس.

2. لم أرَ كتاباً مفرداً جمع فيه مؤلِّفه الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، وكذا لم تفرد أحاديثه بباب خاصٍّ في الكتب الحديثيَّة المسندة وغيرها، والتي رتِّبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهيَّة، مع أنَّه من نفيس العلم وجليله؛ ففي خدمة هذا الجانب من سنَّة النبيِّ ρ، بجمع تلك الأحاديث، وترتيبها، ودراستها جدَّة وابتكار، تدعو الحاجة إلى إبرازه وإظهاره.

3. التَّرغيب في العمل بالأسباب الثَّابتة التي تسبّب في نيل شفاعة النبيِّ ρ،

ومعرفة ما لم يثبت منها.

الدِّراسات السَّابقة:

لا أعلم مِن أهل العلم مَن صنَّف مصنَّفاً مستقلاً، قصد فيه جمع الأحاديث الواردة في موجبات شفاعة النبيِّ ρ خاصَّة، مع دراستها دراسة حديثيَّة متأصِّلة.

وقد وقفت على كتابين اثنين، اهتمَّا بجمع الأحاديث النَّبويَّة الواردة في الشَّفاعة عامَّة:

الأوَّل منهما: كتاب: " إثبات الشَّفاعة " للإمام شمس الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ت748هـ. وهو جزء حديثيّ، أورد فيه مؤلِّفه ستَّة وستِّين حديثاً في إثبات شفاعة الرَّسول ρ يوم القيامة، والذي يتعلَّق بموضوع بحثي منها تسعة أحاديث فقط.

كانت تخريجات المحقِّق فيها مختصرة جدَّاً، وبعضها عزو لمن أخرجها فقط، وكثيراً ما يقتصر في حكمه على الحديث بنقل كلام الهيثميّ في مجمع الزَّوائد.

والثَّاني: كتاب: " الشَّفاعة "لفضيلة الشَّيخ مقبل بن هادي الوادعيّ، وهو أكبر وأشمل من الكتاب السَّابق، وقد بذل فيه مؤلِّفه – رحمه الله تعالى، وأعظم الله له المثوبة والأجر – جهداً طيِّباً مشكوراً، أورد فيه ما تيسَّر له الوقوف عليه ممَّا يتعلَّق بموضوع الشَّفاعة عامَّة.

وتحت عنوان: " أسباب الشَّفاعة " ذكر فيه بعض ما يتعلَّق بموضوع بحثي هذا، وما لا تعلُّق له به: كشفاعة القرآن، وشفاعة المصلِّين على الميت، وشفاعة الملائكة لمن قام ببعض الأعمال، ونحو ذلك.

فأمَّا هذا فخارج عن موضوع بحثي.

وأمَّا الأمر الأوَّل المتعلِّق بموضوع بحثي فكانت طريقته في إيراد الأحاديث،

ودراستها تتَّسم بعدم الاستيعاب في الجمع، والاختصار في التَّخريج، يتبيَّن ذلك في الأمور التَّالية:

أولاً: بلغ عدُّ الأحاديث عنده فيما يتعلَّق بموضوع بحثي هذا نحو اثنين وثلاثين حديثاً، منها بعض الأحاديث أخذ أكثر من ترقيم؛ بسبب الاختلاف في اسم صحابيِّه، أو وصفه، فيما بلغ عدُّ الأحاديث عندي ستَّة وخمسين حديثاً.

ثانياً: اقتصاره في تخريج الأحاديث غالباً على مخرِّج واحد فقط، فيذكر إسناد ذلك المخرِّج للحديث، ولا يعتني بذكر من أخرجه من أهل العلم الآخرين. فيقول مثلاً: قال الإمام أحمد: حدَّثنا فلان، عن فلان، عن فلان، عن النبيِّ ρ أنَّه قال ... فيذكر الحديث.

أمَّا إن ذكر للحديث أكثر من مخرِّج فإنَّه يكتفي بسياق إسناد أحدهم كما سبق، ثمَّ يقول وأخرجه فلان وفلان، واحد أو اثنان غالباً، من غير ذكر لأسانيدهم، أو في أيِّ مكان منها التقت تلك الأسانيد.

وهذه طريقة يفوت بها معرفة الطرق والمتابعات، وما قد يقع فيها من وهم وغلط، ومعلوم عند أرباب هذه الصِّناعة مقولة ابن المدينيّ:(الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه) .

ثالثاً: الاكتفاء بالإشارة في أحكامه على الأحاديث إلا ما ندر، ذاكراً الحكم من عند نفسه، أو نقلاً له عن غيره، فيقول: فيه فلان؛ قال فيه أحمد كذا، وقال أبو حاتم كذا.

أو يقول: قال الذهبيّ: فيه فلان وهو كذا وكذا. ثم يذكر الحديث الذي يليه.

وفي كثير من الأحاديث يكتفي بحكم الهيثميّ في المجمع فحسب، – ومعروف عند أهل الفنّ تساهل الهيثميّ في أحكامه رحمة الله تعالى عليه –، وقد تكون في الإسناد علَّة شديدة. ومن أمثلة ذلك: اكتفاؤه في الحكم على

أحد طريقي حديث ابن مسعود τ الآتي[1] بقوله:(قال الهيثميّ: رواه الطبرانيّ في الكبير، ورجاله موثَّقون)، ويُفهم من ذلك موافقته له على هذا الحكم، وإلا لتعقَّبه، أو لم يذكر قوله هذا. ومن خلال دراستي لرجال الإسناد تبيَّن لي أنَّ في أحدهم علَّة شديدة توجب ردَّ الحديث، فأبو حفص عمر بن حفص العبديّ متروك كما تبيَّن ذلك من خلال نقلي لأقوال أهل العلم في حاله.

رابعاً: إذا كان الحديث خارج الصَّحيحين وله إسناد صحيحٌ، فإنَّه يكتفي بتصحيحه فقط بالنَّظر إلى ذلك الإسناد المعيَّن، ويُعرض عن ذكر الرِّوايات الأخرى التي روي بها ذلك الحديث. وإنَّ في استيفاء ذلك فائدة مهمَّة؛ من حيث الجمع بين تلك الرِّوايات، أو ترجيح بعضها على بعض ونحو ذلك.

إلى غير ذلك ممَّا تظهره المقارنة الخاصَّة بكلِّ حديث من هذه الأحاديث، والله وليُّ التَّوفيق.

أهداف البحث:

من الأهداف التي قصدتها في هذا البحث ما يلي:

1 . بيان الأسباب التي توجب لشفاعة النبيِّ ρ للعبد المسلم يوم القيامة.

2 . جمع أحاديث الموضوع من كتب الحديث، والعقائد المسندة، ونحوهما في مكان واحد.

3 . ترتيب الأحاديث حسب المعاني التي تدلُّ عليها ترتيباً علميَّاً.

4 . الكلام عليها وعلى رواتها على منهج علميٍّ أصيل وفق قواعد أهل الاختصاص، والخروج بحكم واضح على الرُّواة ومرويَّاتهم، يبين ما هو المقبول منها والمردود.

(1) برقم (17).

خطَّة البحث:

رأيت أن يكون العمل في هذا البحث في مقدِّمة، وتمهيد، ثمَّ الدِّراسة الحديثيَّة للموضوع، ثمَّ الخاتمة، والفهارس التَّفصيليَّة.

فأمَّا المقدمة: فذكرت فيها بعد الافتتاحيَّة: أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطَّته، ومنهج العمل في إعداده وكتابته.

وأمَّا التَّمهيد: فجعلته تقدمة بين يدي البحث، مشتملاً على أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: تعريف الشَّفاعة.

المبحث الثَّاني: أقسام الشَّفاعة.

المبحث الثَّالث: موقف أهل الفرق من إثبات الشَّفاعة ونفيها.

المبحث الرَّابع: شروط قبول الشَّفاعة.

وأمَّا الدِّراسة الحديثيَّة: فأوردت فيها أحاديث الموضوع، مرتِّباً إيَّاها على عشرة مباحث حسب دلالاتها وقوَّتها، وتفصيلها كالتَّالي:

المبحث الأوَّل: ما ورد في شفاعته ρ لمن شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسول الله، ومات لا يشرك بالله Y شيئاً.

المبحث الثَّاني: ما ورد في شفاعته ρ لمن سأل له الوسيلة بعد سماع الأذان.

المبحث الثَّالث: ما ورد في شفاعته ρ لمن سكن المدينة، ومات بها.

المبحث الرَّابع: ما ورد في شفاعته ρ لمن أكثر من السُّجود في الصَّلاة.

المبحث الخامس: ما ورد في شفاعته ρ لمن يصلِّي عليه.

المبحث السَّادس: ما ورد في شفاعته ρ لمن زار قبره.

المبحث السَّابع: ما ورد في شفاعته ρ للمتآخين في الله Y.

المبحث الثَّامن: ما ورد في شفاعته ρ لمن قضى حاجة لأخيه.

المبحث التَّاسع: ما ورد في شفاعته ρ لمن أحبَّ أهل بيته، وكان معهم.

المبحث العاشر: ما ورد في شفاعته ρ لمن حفظ أربعين حديثاً من سُنَّته.

ثمَّ خاتمة البحث، وذكرت فيها أهمَّ النَّتائج التي توصَّلت إليها من خلاله.

ثمَّ ثبت المصادر والمراجع، ففهرس الموضوعات.

منهج العمل في إعداد البحث وكتابته:

سرت في إعداد البحث وكتابته على المنهج التَّالي:

1. عزوت الآيات القرآنيَّة بذكر اسم السُّورة، ورقم الآية، مع كتابتها بالرَّسم العثمانيّ.

2. حصرت ما وقفت عليه من الأحاديث المتعلِّقة بموضوع البحث، ورتَّبتها على المباحث حسب معانيها التي تدلُّ عليها.

3. رتَّبت الأحاديث داخل كلِّ مبحث حسب قوَّتها، الصَّحيح فما دونه.

4. رقَّمت الأحاديث ترقيما خاصَّاً، وترقيماً عامَّاً، الأوَّل بالنِّسبة للمبحث الخاصِّ بها، والآخر بالنِّسبة لسائر مباحث البحث.

5. خرَّجت الأحاديث تخريجاً علميَّاً، مرتِّباً مخرِّجيها حسب وفياتهم، وإذا كان الحديث في الصَّحيحين أو أحدهما فإنَّني أكتفي عند تخريجه بذلك؛ لظهور صحَّته.

6. ترجمت للرُّواة الضُّعفاء الذين يدور عليهم الإسناد في أوَّل موضع وردوا فيه، وإن تكرر ذكر أحدهم بعد ذلك فأبيِّن حاله باختصار من غير عزو إلى مصدره؛ اكتفاء بفهرس الأعلام.

فإن كان أحدهم من رجال الكتب السِّتَّة اعتمدت حكم الحافظ ابن حجر عليهم في كتابه المشهور: " تقريب التهذيب "، إلا إن ظهر لي خلاف حكمه، فحينئذ أبيِّن حال الرَّاوي بدليله. وإن لم يكن من رجال الكتب السِّتَّة فأبيِّن حاله

من خلال أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل فيه.

7. أعتنيت بذكر أقوال النُّقَّاد في بيان حال الحديث من حيث القبول والرَّدِّ.

8. بيَّنت الأسماء المهملة، والمبهمة.

9. بيَّنت غريب الحديث.

10. ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء، والألفاظ.

وفي الختام، أسأل الله بأسمائه الحسنى، وصفاته العليا أن يجعله عملاً مقبولاً، وسعياً مشكوراً، ويتمّم ذلك بشفاعة رسوله ρ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وله الحمد والشُّكر عليه، هو الذي هداني له، وأعانني عليه، وما كان فيه من خطأ فهذا ما لا يسلم منه عمل البشر، وأستغفر الله تعالى منه، والعمل على تصويبه وتصحيحه – بإذن الله تعالى –، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التَّمهيد

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأوَّل: تعريف الشَّفاعة.

المبحث الثَّاني: أقسام الشَّفاعة.

المبحث الثَّالث: موقف أهل الفرق من إثبات الشَّفاعة ونفيها.

المبحث الرَّابع: شروط قبول الشَّفاعة.

المبحث الأوَّل: تعريف الشَّفاعة

الشفاعة لغة: مأخوذة من الفعل الثُّلاثيّ(شَفَعَ)، وهذه الأحرف الثَّلاثة– الشِّين، والفاء، والعين– أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على مقارنة الشَّيئين، ومنه الشَّفع، وهو: الزَّوج، ضدُّ الوتر، تقول:كان فرداً فشفَعته، قال الله جلَّ ثناؤه: { وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ }[1][2].

واصطلاحاً: قال الجرجانيّ: هي السُّؤال في التَّجاوز عن الذُّنوب من الذي وقع الجناية في حقِّه[3].

وبنحوه: التَّوسُّط للغير بجلب منفعة، أو دفع مضرَّة.

مثال جلب المنفعة: شفاعة النبيِّ ρ لأهل الجنَّة بدخولها.

ومثال دفع المضرَّة: شفاعة النبيِّ ρ لمن استحقَّ النَّار ألا يدخلها[4].

---

(1) سورة الفجر، الآية (3).

(2) معجم مقاييس اللُّغة (619/1)، والصِّحاح (1029/3).

(3) التَّعريفات للجرجانيّ (ص/168).

(4) القول المفيد لابن عثيمين (331/1).

المبحث الثَّاني: أقسام الشَّفاعة

قسَّم أهل العلم[1] الشَّفاعة إلى قسمين رئيسين، هما:

القسم الأول: الشَّفاعة الخاصَّة بالرَّسول ρ، وهي أنواع:

النوع الأول: الشَّفاعة العُظمى.

واختصَّ بها النبيُّ ρ من بين سائر إخوانه من الأَنْبِيَاء والمرسلين–صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين–، وهي شفاعته ρ في المحشر، عند اشتداد الكرب والهول، عندما يفزع النَّاس إلى الأنبياء والمرسلين؛ كي يشفعوا لهم عند ربِّهم Y للفصل بينهم.

ويدلُّ عليها ما أخرجه الشَّيخان[2] عن أبي هريرة τ قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ρ فِي دَعْوَةٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً[3]، وَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ؟ ذَلِكَ يُجْمَعُ النَّاسُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لاَ يُطِيقُونَ وَلاَ يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلاَ تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلاَ تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِآدَمَ. فَيَأْتُونَ آدَمَ عليه السلام، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ

(1) انظر: فتاوى شيخ الإسلام (147/3)، وشرح العقيدة الطحاويَّة (ص/202-209)، والقول المفيد لابن عثيمين (332/1-335).

(2) أخرجه البخاريّ في كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل (84/6ح4712)، ومسلمٌ في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنَّة منزلة فيها (184/1ح194).

(3) النَّهْس: أخذ اللَّحم بأطراف الأسنان، والنَّهش: الأخذ بجميعها. النِّهاية (ص/950).

الْيَـوْمَ غَضَبَاً لَـمْ يَغْضَـبْ قَبْلَـهُ مِثْلَـهُ، وَلَـنْ يَغْضَـبَ بَعْـدَهُ مِثْلَـهُ، وَإِنَّـهُ نَهَـانِي عَـنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ.

فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّى Y قَدْ غَضِبَ الْيَـوْمَ غَضَبَاً لَـمْ يَغْضَـبْ قَبْلَـهُ مِثْلَـهُ، وَلَـنْ يَغْضَـبَ بَعْـدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ.

فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبَاً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ – فَذَكَرَهُنَّ –، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى.

فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَضَّلَكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلاَمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبَاً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسَاً لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى.

فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ صَبِيَّاً، اشْفَعْ لَنَا، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟

فَيَقُولُ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبَاً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، – وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبَاً – نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ρ.

فَيَأْتُونَ مُحَمَّدَاً ρ، فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ

غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدَاً لِرَبِّي Y، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئَاً لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ×.

وهذه الشَّفاعة هي التي عليها تفسير أهل العلم لقوله تبارك وتعالى: { عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا }[1]. وهي المقصودة بدعاء المجيب للأذان: ÷اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدَاً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامَاً مَحْمُودَاً الَّذِي وَعَدْتَهُ×[2].

والمقام المحمود هو: المقام الذي يحمده فيه جميع الخلق؛ لتعجيل الحساب، والإراحة من طول الوقوف. وقيل: هو الشَّفاعة[3].

النوع الثاني: شفاعته ρ في أهل الجنَّة أن يدخلوها.

روى مسلم في صحيحه[4] عن أنس τ قال: قال رسول الله ρ قال: ÷ أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعَاً × .

النوع الثالث: شفاعته ρ في عمِّه أبي طالب أن يُخفَّف عنه العذاب؛ لما كان له من أثر في نصرته ρ وقت دعوته، ودفاعه عنه. وهذه مستثناة من قوله

---

(1) سورة الإسراء، الآية (79).

(2) سيأتي ذكر الأحاديث الواردة في هذا المعنى– بإذن الله تعالى– في المبحث الثاني من الدِّراسة الحديثيَّة برقم (11–18).

(3) النِّهاية (ص/231).

(4) كتاب الإيمان، باب في قول النبيِّ ρ: ÷أنا أوَّل النَّاس يشفع في الجنَّة، وأنا أكثر الأنبياء تبعاً× (188/1ح196).

سبحانه وتعالى: { فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ } [1]، ومن قوله : { يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا } [2].

قال بعض أهل العلم: لا تنفعه في الخروج من النَّار، كما تنفع عصاة الموحِّدين، الذين يخرجون منها ويدخلون الجنَّة.

ويدلُّ عليها ما رواه الشَّيخان[3] عن العبَّاس بن عبد المطَّلب τ أنَّه قال للنبيِّ ρ: ما أغنيتَ عن عمِّك؟ فإنَّه كان يحوطك[4]، ويغضب لك. قال: «هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ[5] مِنْ نَارٍ، وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ».

ورويا أيضاً عن أبي سعيد الخدريِّ τ، أنَّه سمع رسول الله ρ – وذُكر عنده عمُّه أبو طالب – قال: ÷ لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغِهِ»[6].

وروى مسلم[7] عن ابن عبَّاس – رضي الله عنهما –، عن النبيِّ ρ قال:

---

(1) سورة المدَّثِّر، الآية (48).

(2) سورة طه، الآية (109).

(3) أخرجه البخاريُّ في كتاب مناقب الأنصار، باب قصَّة أبي طالب (52/5ح3883)، ومسلمٌ في كتاب الإيمان، باب شفاعة النبيِّ ρ لأبي طالب، والتَّخفيف عنه بسببه (194/1 ح209).

(4) يُقال: حاطه حوطاً وحِيطة وحِياطة: حفظه، وصانه، وتعهَّده. القاموس (ص/856).

(5) الضَّحضاح في الأصل: ما رقَّ من الماء على وجه الأرض، ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنَّار. النِّهاية (ص/539).

(6) أخرجه البخاريّ في كتاب مناقب الأنصار، باب قصَّة أبي طالب (52/5ح3885)، ومسلمٌ في كتاب الإيمان، باب شفاعة النبيِّ ρ لأبي طالب، والتَّخفيف عنه بسببه (195/1 ح210).

(7) كتاب الإيمان، باب أهون أهل النَّار عذاباً (196/1ح212).

÷أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابَاً أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ».

النوع الرابع: شفاعته ρ في أن يدخل أقوام الجنَّة بغير حساب ولا عذاب.

ويُستدلُّ لها بما أخرجه الشَّيخان(1) عن أبي هريرة τ قال: سمعت رسول الله ρ يقول: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». فقام عُكَّاشة بن محصن الأسديّ يرفع نمرة(2) عليه، فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم. قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم. فقال: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ» .

القسم الثاني: الشَّفاعة العامَّة.

وهذا القسم من الشَّفاعة تشاركه ρ فيها الملائكة والنَّبيُّون والمؤمنون أيضاً. وقد تواترت بذلك الأحاديث عن النبيِّ ρ.

ومن ذلك: ما في حديث أبي سعيد الخدريِّ τ في الشَّفاعة وفيه: ÷فَيَقُولُ اللَّهُ Y: شَفَعَتِ الْمَلائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ. فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: نَهْرُ الْحَيَاةِ،

---

(1) أخرجه البخاريُّ – واللَّفظ له – في كتاب الرِّقاق، باب يدخل الجنَّة سبعون ألفاً بغير حساب (113/8ح6542)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدَّليل على دخول طوائف من المسلمين الجنَّة بغير حساب ولا عذاب (197/1ح216).

(2) – بفتح النُّون، وكسر الميم – هي: كساء من صوف، كالشَّملة مخطَّطة بسواد وبياض. كأنها أخذت من جلد النَّمر؛ لاشتراكهما في التَّلوُّن. انظر: النِّهاية (ص/942)، وفتح الباري (11/ 421).

فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ[1] السَّيْلِ ...× الحديث أخرجه الشَّيخان[2].

وهذا القسم أنواع:

النوع الأول: الشَّفاعة فيمن دخل النَّار من أهل الكبائر أن يخرج منها.

وممَّا يدلُّ عليه: ما أخرجه الشَّيخان[3] عن أنس τ في حديث الشَّفاعة الطَّويل، وفيه: ÷فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لاَ تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي. فَيُقَالُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي. فَيُقَالُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي. فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى

(1) هي: ما يجيء به السَّيل من طين أو غُثاء وغيره، فإذا اتَّفقت فيه حبَّة واستقرَّت على شطِّ مجرى السَّيل، فإنَّها تنبت في يوم وليلة، فشُبِّه بها سرعة عَود أبدانهم وأجسامهم إليهم بعد إحراق النَّار لها. النِّهاية (ص/233).

(2) أخرجه البخاريّ في كتاب الرِّقاق، باب صفة الجنَّة والنَّار (115/8ح6560)، ومسلمٌ – واللَّفظ له – في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرُّؤية (167/1ح183).

(3) أخرجه البخاريُّ في كتاب التَّوحيد،باب كلام الرَّبِّ Y يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (9/146ح7510)، ومسلمٌ في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنَّة منزلة فيها (180/1ح193).

أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ×.

وما أخرجه البخاريُّ [1] عن عمران بن حصين τ، عن النبيِّ ρ قال: ÷يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ρ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ×.

وروى أبو داود[2]، والترمذيّ[3]، وابن أبي عاصم[4] وغيرهم من طرق عن أنس بن مالك τ قال: قال رسول الله ρ: ÷شَفَاعَتِي لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي×[5].

النَّوع الثاني: الشَّفاعة فيمن استحقَّ دخول النَّار ألا يدخلها.

وهذه قد يستدلُّ لها بما أخرجه مسلمٌ في صحيحه[6] من حديث ابن عبَّاس – رضي الله عنهما – قال: سمعت رسول الله ρ يقول: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً لاَ يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئاً، إِلاَّ شَفَّعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ».

النَّوع الثَّالث: الشَّفاعة في رفع درجات بعض المؤمنين، فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم.

---

(1) كتاب الرِّقاق، باب صفة الجنَّة والنَّار (116/8ح6566).

(2) كتاب السُّنَّة، باب في الشَّفاعة (106/5ح4739).

(3) كتاب صفة القيامة، باب11 (625/4ح2435).

(4) السُّنَّة (ص/385ح832).

(5) وحكم بصحَّته الألبانيّ في صحيح سنن أبي داود(160/3)، والترمذيّ (581/2)، والمشكاة (1558/3 ح5598). وروي مثله عن غير واحد من الصَّحابة ψ. انظر: صحيح الجامع (691/1ح3714).

(6) كتاب الجنائز، باب من صلَّى عليه أربعون شفِّعوا فيه (655/2ح948).

وهذه تؤخذ من دعاء المؤمنين بعضهم لبعض، كما قال ρ في عُبيدٍ أبي عامر τ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِرٍ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ».

أخرجه الشَّيخان من حديث أبي موسى الأشعريِّ τ[1].

وأخرج مسلمٌ[2] من حديث أمِّ سلمة – رضي الله عنها –، أنَّ النبيَّ ρ قال في أبي سلمة τ حين قُبض: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ».

---

(1) أخرجه البخاريّ في كتاب الدَّعوات، باب الدُّعاء عند الوضوء (81/8ح6383)، ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة، باب من فضائل أبي موسى، وأبي عامر الأشعريَّيْن – رضي الله عنهما – (1943/4ح2498).

(2) كتاب الجنائز، باب في إغماض الميِّت،والدُّعاء له إذا حُضِر (634/2ح920).

المبحث الثَّالث: موقف أهل الفرق من إثبات الشَّفاعة ونفيها

انقسم النَّاس في إثبات الشَّفاعة ونفيها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: طائفة غلت في إثباتها، حتى طلبوها من دون الله Y، من الأموات، والقبور، والأصنام، والأشجار، والأحجار، كحال المشركين من اليهود، والنَّصارى، ومشركي هذه الأمَّة، قال الله سبحانه وتعالى: { وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ }[1].

ففي هذه الآية ينكر الله تعالى على المشركين الذين عبدوا مع الله غيره من الأصنام ونحوها، رجاء شفاعتها عند الله، فأخبر تعالى أنها لا تنفع، ولا تضرُّ، ولا تملك شيئاً، ولا يقع شيء مما يزعمون فيها، ولا يكون هذا أبداً؛ ولهذا قال تعالى: { قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ }، ثمَّ نزَّه نفسه عن شركهم وكفرهم، فقال: { سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ }[2].

القسم الثاني: طائفة غلت في نفيها، كالخوارج، ومن تبعهم من المعتزلة.

فنفوا الشَّفاعة في أهل الكبائر، لأنَّ من عقيدتهم: أنَّ صاحب الكبيرة إن مات على كبيرته، ولم يتب منها فهو خالدٌ مخلَّدٌ في نار جهنَّم. وهم بذلك مخالفون لما تواترت به الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة في إثباتها.

واستدلُّوا لما ذهبوا إليه بالآيات التي جاء فيها نفي الشَّفاعة، كقوله الله تبارك وتعالى اسمه: { وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ

---

(1) سورة يونس، الآية (18).

(2) تفسير ابن جرير (46/15)، وتفسير ابن كثير (356/4).

}[1]. وكقوله: { مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ }[2].
وكقوله: {فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ } [3] ونحو ذلك.

واستدلالهم بذلك على ما ذهبوا إليه استدلال غير صحيح؛ لأنَّ الشَّفاعة المنفيَّة في الآيات المذكورة وغيرها إنَّما هو في حقِّ الكافرين، الذين أخلُّوا بتحقيق التَّوحيد لربِّ العالمين، وأمَّا من حقَّق هذا الرَّكن العظيم، فالشَّفاعة ممكنة في حقِّه بشرطها –كما سيأتي –، والنُّصوص الشَّرعيَّة المتواترة والصَّحيحة، وما أجمع عليه سلف الأمَّة، وأئمَّتها، وسائر أهل السُّنَّة والجماعة يردُّ ما ذهبوا إليه، والله تعالى أعلم.

وقد وافقت المعتزلة أهل السُّنَّة على نوع من الشَّفاعة – سوى الشَّفاعة العظمى – وهي شفاعته ρ في رفع درجات من يدخل الجنَّة فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم.

القسم الثالث: ذهب أهل السُّنَّة والجماعة الذين وفَّقهم الله سبحانه إلى إثبات ما أثبته الشَّرع منها، ونفي ما نفاه منها، فهم متوسِّطون في إثباتها بين الإفراط والتَّفريط، فأثبتوا الشفاعة على الوجه الذي ذكره الله سبحانه وتعالى، ورسوله ρ، ونفوا الشَّفاعة الباطلة التي تطلب من دون الله Y.

وأمَّا الشَّفاعة العظمى لأهل الموقف يوم القيامة فاتَّفقت الأمَّة جميعها على إثباتها[4]، والله تعالى أعلم.

---

(1) سورة البقرة، الآية (48).
(2) السُّورة نفسها، الآية (254).
(3) سورة المدَّثِّر، الآية (48).
(4) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام(116/1)، وشرح العقيدة الطحاويَّة(ص/205–206و209).

المبحث الرَّابع: شروط قبول الشَّفاعة

دلَّت نصوص الوحي من كتاب الله تعالى، وسُنَّة رسوله ρ على أنَّ الشَّفاعة لا تكون مقبولة عند الله Y إلا بعد تحقُّق شرطين اثنين، أحدهما في الشَّافع، والآخر في المشفوع له، وهذان الشَّرطان هما:

(1) إذن الله تعالى للشَّافع بالشَّفاعة.

(2) رضاه سبحانه عن المشفوع له.

ومتى ما تخلَّف هذان الشَّرطان أو أحدهما لم تكن الشَّفاعة مقبولة؛ ولذلك نفى الله سبحانه انتفاع الكافرين بشفاعة الشُّفعاء في قوله: { وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ }[1]، وقوله: { فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ }[2]، وشفاعة النبيِّ ρ لعمِّه أبي طالب مستثناة من هذا الشَّرط –كما سبق –.

أمَّا ما يتعلَّق بالشَّرط الأول: فإنَّه ليس لأحد ممن خلقه الله تبارك تعالى من الملائكة المقرَّبين، أو الأنبياء والمرسلين، أو من سائر عباد الله المؤمنين أن يقوم بالشَّفاعة إلا من بعد أن يأذن له الرَّبُّ Y في الشَّفاعة.

قال الله تعالى: { مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ }[3]، وقال: { مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ }[4]، وقال: { يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا }[5]، وقال: { وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ }[1]،

(1) سورة غافر، الآية (18).

(2) سورة المدَّثِّر، الآية (48).

(3) سورة البقرة، الآية (255).

(4) سورة يونس، الآية (3).

(5) سورة طه، الآية (109).

وقـال: { وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ }[2]، وقـال: { يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا }[3].

وهذا النبيُّ المصطفى، والخاتم المجتبى ρ لا يشفع يوم القيامة حتى يأذن له الرَّبُّ Y فيها، كما تقدَّم في الحديث المتَّفق عليه عن أنس τ[4]، وفيه: ÷ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لاَ تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ ×.

وفي مسند الإمام أحمد[5] بسند صحيح عن أبي سعيد الخدريِّ τ مرفوعاً، وفيه: ÷فَأَمَّا أَهْلُ النَّارِ فَلاَ يَمُوتُونَ وَلاَ يَحْيَوْنَ، وَأَمَّا نَاسٌ فَيُؤْخَذُونَ بِذُنُوبِهِمْ، فَيُحْرَقُونَ، فَيَكُونُونَ فَحْماً، ثُمَّ يَأْذَنُ اللَّهُ فِي الشَّفَاعَةِ، فَيُوجَدُونَ ضِبَارَاتٍ ضِبَارَاتٍ[6]، فَيُقْذَفُونَ عَلَى نَهَرٍ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ في حَمِيلِ السَّيْلِ×.

وأمَّا الشَّرط الثاني: وهو رضا الرَّبُّ تبارك وتعالى عن المشفوع له، وذلك بأن يكون من أهل التَّوحيد والإيمان.

ودلَّ على هذا الشَّرط قوله سبحانه وتعالى: { يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ

---

(1) سورة سبأ، الآية (23).

(2) سورة النَّجم، الآية (26).

(3) سورة النَّبأ، الآية (38).

(4) (ص/16).

(5) (295/17ح11200).

(6) هم الجماعات في تفرقة، واحدها ضبارة، وكلُّ مجتمع ضبارة. النِّهاية (ص/538).

أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا } [1]، وقوله: { وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ } [2]، وقوله : { وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ } [3].

(1) سورة طه، الآية (109).

(2) سورة الأنبياء، الآية (28).

(3) سورة النَّجم، الآية (26).

الدِّراسة الحديثيَّة

وتشتمل على عشرة مباحث:

المبحث الأوَّل: ما ورد في شفاعته ρ لمن شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسول الله، ومات لا يشرك بالله Y شيئاً.

المبحث الثَّاني: ما ورد في شفاعته ρ لمن سأل له الوسيلة بعد سماع الأذان.

المبحث الثَّالث: ما ورد في شفاعته ρ لمن سكن المدينة، ومات بها.

المبحث الرَّابع: ما ورد في شفاعته ρ لمن أكثر من السُّجود في الصَّلاة.

المبحث الخامس: ما ورد في شفاعته ρ لمن يصلِّي عليه.

المبحث السَّادس: ما ورد في شفاعته ρ لمن زار قبره.

المبحث السَّابع: ما ورد في شفاعته ρ للمتآخين في الله Y.

المبحث الثَّامن: ما ورد في شفاعته ρ لمن قضى حاجة لأخيه.

المبحث التَّاسع: ما ورد في شفاعته ρ لمن أحبَّ أهل بيته، وكان معهم.

المبحث العاشر: ما ورد في شفاعته ρ لمن حفظ أربعين حديثاً من سُنَّته.

المبحث الأوَّل

ما ورد في شفاعته ρ لمن شهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسول الله، ومات لا يشرك بالله Y شيئاً

[1/1] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ τ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً» متَّفقٌ عليه، واللَّفظ لمسلم(1).

[2/2] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ τ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ– أَوْ نَفْسِهِ ». أخرجه البخاريّ(2).

[3/3] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ τ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «أُعْطِيتُ خَمْسَاً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُوْرَاً وَمَسْجِدَاً، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، فَيُرْعَبُ الْعَدُوُّ وَهُوَ مِنِّي مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَقِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهْ. فَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي، فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى – مَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئَاً».

---

(1) أخرجه البخاريُّ في كتاب الدَّعوات، قوله تعالى: { ادعوني أستجب لكم. .. } الآية، ولكلِّ نبيٍّ دعوة مستجابة (67/8ح6304)، ومسلمٌ في كتاب الإيمان، باب اختباء النبيِّ ρ دعوة الشَّفاعة لأمَّته (189/1ح199).

(2) كتاب العلم، باب الحرص على الحديث (31/1ح99).

أخرجه ابن أبي شيبة[1]، والإمام أحمد[2]، وأبو داود[3]، والحاكم[4]، والبيهقيّ[5] من طرق عن سليمان بن مهران الأعمش، عن مجاهد بن جبر المكّيّ، عن عبيد بن عمير الليثيّ، عن أبي ذرٍّ به.

واقتصر منه أبو داود على قوله: ÷جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُوْرَاً وَمَسْجِدَاً×.

قال الحاكم:(هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه بهذه السِّياقة، إنَّما أخرجا ألفاظاً من الحديث متفرِّقة) اهـ. ووافقه الذَّهبيّ، وهو كذلك.

[4/4] وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ τ أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ρ فِي سَفَرٍ، فَسَارَ بِهِمْ يَوْمَهُمْ أَجْمَعَ، لاَ يَحُلُّ لَهُمْ عُقْدَةً[6]، وَلَيْلَتَهُ جَمْعَاءَ لاَ يَحُلُّ عُقْدَةً إِلاَّ لِصَلاَةٍ، حَتَّى نَزَلُوا أَوْسَطَ اللَّيْلِ. قَالَ: فَرَقَبَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ρ حِينَ وَضَعَ رَحْلَهُ. قَالَ: فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَ أَحَداً إِلاَّ نَائِماً، وَلاَ بَعِيراً إِلاَّ وَاضِعَ جِرَانِهِ[7] نَائِماً. قَالَ فَتَطَاوَلْتُ فَنَظَرْتُ حَيْثُ وَضَعَ النَّبِيُّ ρ رَحْلَهُ، فَلَمْ أَرَهُ فِي مَكَانِهِ، فَخَرَجْتُ أَتَخَطَّى الرِّحَالَ، حَتَّى خَرَجْتُ إِلَى النَّاسِ، ثُمَّ مَضَيْتُ عَلَى وَجْهِي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، فَسَمِعْتُ جَرَساً، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَنَا بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ،

---

(1) المصنَّف (308/6ح31641).

(2) المسند (21299/35) و(242/35ح21314).

(3) كتاب الصَّلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصَّلاة (328/1ح489).

(4) المستدرك (424/2).

(5) دلائل النُّبوَّة (473/5).

(6) أي: لا يحلُّ عزمهم، وقيل: لا ينزلوا يعقلوا رحالهم، حتَّى يحتاجوا لحلِّ عقالها. انظر: النِّهاية (ص/629).

(7) الجِرَان: باطن العنق. المصدر السَّابق (ص/149).

وَالأَشْعَرِيِّ[1]، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمَا، فَقُلْتُ: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ρ؟ فَإِذَا هَزِيزٌ[2] كَهَزِيزِ الرَّحَا، فَقُلْتُ كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ عِنْدَ هَذَا الصَوْتِ. قَالاَ: اُقْعُدِ اسْكُتْ. فَمَضَى قَلِيلاً، فَأَقْبَلَ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْنَا، فَقُمْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَزِعْنَا إِذْ لَمْ نَرَكَ، وَاتَّبَعْنَا أَثَرَكَ. فَقَالَ: «إِنَّهُ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي Y، فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ». فَقُلْنَا: نُذَكِّرُكَ اللَّهَ وَالصُّحْبَةَ إِلاَّ جَعَلْتَنَا مِنْ أَهْلِ شَفَاعَتِكَ. قَالَ: «أَنْتُمْ مِنْهُمْ». ثُمَّ مَضَيْنَا، فَيَجِيءُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلاَنِ ، فَيُخْبِرُهُمْ بِالَّذِي أَخْبَرَنَا بِهِ ، فَيُذَكِّرُونَهُ اللَّهَ وَالصُّحْبَةَ، إِلاَّ جَعَلَهُمْ مِنْ أَهْلِ شَفَاعَتِهِ ، فَيَقُولُ : «فَإِنَّكُمْ مِنْهُمْ». حَتَّى انْتَهَى النَّاسُ فَأَضَبُّوا عَلَيْهِ[3]، وَقَالُوا: اجْعَلْنَا مِنْهُمْ. قَالَ: «فَإِنِّي أُشْهِدُكُمْ أَنَّهَا لِمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً».

أخرجه أبو داود الطيالسيّ[4]، والإمام أحمد[5]، والترمذيّ[6]، وابن أبي عاصم[7]، والرّويانيّ[8]، وابن حبّان[9]، والآجريّ[10]، والحاكم[11] من طرق عن

(1) هو: أبو موسى الأشعريّ τ.
(2) الهزيز: هو صوت دوران الرَّحا. النِّهاية (ص/1007).
(3) أي: أكثروا عليه، يُقال: أضبُّوا إذا تكلَّموا متتابعاً، وإذا نهضوا في الأمر جميعاً. المصدر السَّابق (ص/537).
(4) المسند (339/2ح1091).
(5) المسند (429/39ح24002).
(6) كتاب صفة القيامة (627/4ح2441).
(7) السُّنَّة (ص/374ح818).
(8) مسند الصَّحابة (231/1ح597).
(9) الصَّحيح (442/1ح211).
(10) الشَّريعة (1224/3ح793).
(11) المستدرك (67/1).

قتادة، عن أبي المَليح الهذليّ، عن عوف بن مالك الأشجعي به، ومنهم من اختصره. قال الحاكم: (صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه) اهـ.

وإسناده صحيحٌ؛ رجاله ثقاتٌ رجال الشَّيخين. أبو المَليح هو: ابن أسامة، قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد

وله وجه آخر بإسناد ضعيف عند الإمام أحمد[1]، والطبرانيّ[2] عن عبد الصَّمد بن عبد الوارث، عن محمَّد بن أبي المَليح الهذليّ، عن زياد بن أبي المليح، عن أبيه، عن أبي بردة، عن عوف بن مالك الأشجعيّτ به مختصراً بذكر الشَّفاعة فقط.

ومحمَّد بن أبي المليح قال فيه محمَّد بن المثنَّى: ما سمعت يحيى، ولا عبد الرَّحمن يحدِّثان عنه بشيء قطّ[3]. وزياد بن أبي المليح ليس بالقويّ[4].

وللحديث طريق أخرى عند البخاريّ في التَّاريخ الكبير[5]، وابن خزيمة[6]، والآجريّ[7] من طريق بشر بن بكر، والآجريّ وحده[8] من طريق الحسن بن عبد العزيز الجرويّ، وابن أبي عاصم[9] من طريق صدقة بن خالد.

---

(1) المسند (39/399ح23977).

(2) المعجم الكبير (18/74ح135).

(3) ميزان الاعتدال (4/47ت8204).

(4) المصدر نفسه (2/93ت2963).

(5) (7/351).

(6) التَّوحيد (1/391ح384).

(7) الشَّريعة (3/1225ح794).

(8) المصدر نفسه.

(9) السُّنَّة (ص/376ح820).

ثلاثتهم عن عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر، عن سليم بن عامر، عن عوف به، بلفظ: ÷هي لكلِّ مسلم×. وفي إسناد البخاريّ قال: عن سليم بن عامر قال: سمعت عوف بن مالك.

وقد خطأ الأئمَّةُ ابنَ جابر في هذا الإسناد؛ حيث ذكر أبو حاتم الرَّازيّ أنَّ رواية سليم بن عامر عن عوف بن مالك مرسلة. فقال – وقد سأله ابنه عبد الرَّحمن عن هذا الحديث بهذا الإسناد –:(أخطأ فيه ابن جابر، لم يسمع سليم بن عامر من عوف بن مالك شيئاً، بينه وبين عوف نفسان، رواه فرج بن فضالة، عن الزّبيديّ، عن سليم بن عامر، عن معدي كرب بن عبد كلال، عن أبي راشد الحبرانيّ، عن عوف بن مالك، عن النبيِّ ρ، وهو الصَّحيح). وقال:(ورواه جابر بن غانم، عن سليم بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف، أسقط من الإسناد رجلاً، وهو: أبو راشد)[1] اهـ.

وكذا قال ابن خزيمة:(وأنا أخاف أن يكون قوله: " سمعت عوف بن مالك " وهماً؛ وأنَّ بينهما معدي كرب، فإنَّ أحمد بن عبد الرَّحمن بن وهب قال: حدَّثنا حجَّاج – يعني: ابن رشدين –، قال: حدَّثني معاوية – وهو: ابن صالح –، عن أبي يحيى سليم بن عامر، عن معدي كرب، عن عوف بن مالك به) اهـ.

ولم يرَ الشَّيخ الألبانيّ[2] ذلك علَّة تعلُّ حديثه هذا، فقال:(لا خوف؛ فإنَّ حجَّاجاً هذا ليس مشهوراً بالحفظ والضَّبط، فهو وإن ذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال مسلمة بن قاسم: "لا بأس به"، فقد ضعَّفه ابن عديّ، وهو أعرف بالرُّواة منهما، وقال ابن أبي حاتم: "لا علم لي به، لم أكتب عن أحد عنه".

(1) علل الحديث (213/2)، وانظر: الجرح والتَّعديل (211/4ت909).
(2) ظلال الجنَّة (ص/383ح829).

قلت: فمثل هذا لا ينبغي أن يُعَلَّ بروايته حديث ابن جابر، وهو ثقة ضابط اتِّفاقاً، واحتجَّ به الشَّيخان في صحيحيهما.

على أنَّه لو ثبت عدالة حجَّاج وضبطه لم يلزم من ذلك إعلال رواية ابن جابر؛ بل يقال: كلٌّ من الرِّوايتين صحيح، وتكون رواية حجَّاج من المزيد فيما اتَّصل من الأسانيد، وتوجيه ذلك معروف في أمثاله، فيقال: سمعه سليم بن عامر أوَّلاً من معدي كرب، عن عوف. ثمَّ اتصل بعوف فسمعه منه مباشرة، والله أعلم) اهـ.

[5/5] وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ τ، عَنِ النَّبيِّ ρ قَالَ: «شَفَاعَتي يَوْمَ القِيَامَةِ لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا الله، وَأَنِّي رَسُوْلُ الله».

أخرجه الطبرانيُّ[1] عن محمَّد بن الحسين بن مكرم قال: ثنا محمَّد بن هارون الفلاس قال: نا قرَّة بن حبيب قال: نا أبو كعب صاحب الحرير، عن النَّضر، عن أنس به.

وإسناده صحيحٌ؛ رجال ثقاتٌ. أبو كعب اسمه: عبد ربِّه بن عبيد، والنَّضر هو: ابن أنس بن مالك، والله تعالى أعلم.

[6/6] وَعَنْ أَبِي مُوسَى τ، أَنَّ النَّبِيَّ ρ كَانَ يَحْرُسُهُ أَصْحَابُهُ، فَقُمْتُ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَمْ أَرَهُ فِي مَنَامِهِ، فَأَخَذَنِي مَا قَدُمَ وَمَا حَدُثَ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا أَنَا بِمُعَاذٍ قَدْ لَقِيَ الَّذِي لَقِيتُ، فَسَمِعْنَا صَوْتاً مِثْلَ هَزِيزِ الرَّحَا، فَوَقَفَا عَلَى مَكَانِهِمَا، فَجَاءَ النَّبِيُّ ρ مِنْ قِبَلِ الصَّوْتِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ أَيْنَ كُنْتُ، وَفِيمَ كُنْتُ؟ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّى Y، فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ ». فَقَالاَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ Y أَنْ يَجْعَلَنَا فِي شَفَاعَتِكَ. فَقَالَ: «أَنْتُمْ، وَمَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً فِي شَفَاعَتِي».

(1) المعجم الأوسط (134/6ح6013).

هذا الحديث رواه عاصم بن أبي النَّجود وهو صدوقٌ له أوهامٌ[1]، وجاء عنه من طريق اثنين من الرُّواة الثِّقات، وهما: حمَّاد بن سلمة، وأبو بكر بن عيَّاش.

فأمَّا طريق حمَّاد بن سلمة: فأخرجه الإمام أحمد عن عفَّان[2]، وعن روح[3]، كلاهما عن حمَّاد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي بُردة، عن أبيه به.

وأمَّا طريق أبي بكر بن عيَّاش: فاختلف عليه فيه:

فأخرجه الإمام أحمد[4] عن أسود بن عامر، والطبرانيّ[5] من طريق عبد الله ابن عمر بن أبان. كلاهما عن أبي بكر بن عيَّاش، عن عاصم، عن أبي بُردة، عن أبي مَليح الهذليّ، عن معاذ بن جبل، وعن أبي موسى.

وأخرجه حنبل بن إسحاق[6]، والطبرانيُّ[7] عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر ابن عيَّاش، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي بُردة، عن أبيه، وعن أبي المليح، عن معاذ بن جبل قالا: كان النبيُّ ρ إذا سافر كان المهاجرون الذين يلونه ... ثمَّ ذكر الحديث.

وأخرجه البزَّار[8]، والدارقطنيّ[9] من طريق أحمد بن عبد الجبَّار، عن أبي بكر ابن عيَّاش، عن عاصم، عن أبي المليح، عن أبي موسى، ومعاذ. لم يذكر

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/285ت3054).

(2) المسند(32/394ح19618).

(3) المصدر نفسه (36/355ح22026).

(4) المسند (36/353ح22025).

(5) المصدر نفسه (20/163ح342).

(6) جزء حنبل (ص/98ح59).

(7) المعجم الكبير (20/163ح343).

(8) المسند (7/119ح2674).

(9) العلل (6/86).

فيه أبا بردة. وأحمد بن عبد الجبَّار ضعيف[1].

ورواه همَّام بن يحيى من حديث معاذ وحده، ذكره الدارقطنيّ في العلل[2] عنه، عن عاصم، عن أبي المليح، عن معاذ. لم يذكر فيه أبا بُردة.

والذي يظهر لي ثبوت هذه الطُّرق جميعها، لا سيَّما طريق حمَّاد؛ لعدم الاختلاف عليه فيه، ويحكم عليها بالحسن، باستثناء طريق أحمد بن عبد الجبَّار؛ لظهور ضعفها. فيكون أبو بردة قد سمع هذا الحديث من أبي المليح، ومن أبيه – أبي موسى – أيضاً، فتارة حدَّث به عن هذا، وتارة عن ذاك.

قال الدَّارقطني – وقد ساق شيئاً من الاختلاف فيه –:(الصَّواب قول من قال: عن أبي بُردة)[3] اهـ.

والحديث لم يتفرَّد به عاصم، بل تابعه غيره:

فأخرجه الإمام أحمد[4] من طريق يزيد الأعرج، عن حمزة بن عليّ بن مخفر، عن أبي بردة، عن أبي موسى به. ولم يصرِّح فيه باسم معاذ، وفيه زيادة.

وإسناده ضعيفٌ؛ حمزة هذا سكت عنه الحسينيّ[5]، وقال الحافظ:(مجهولٌ)[6].

وأخرجه ابن أبي عاصم[7] من طريق هشام بن عمَّار، عن الحكم بن هشام،

---

(1) تقريب التَّهذيب(ص/81ت64).

(2) (86/6س998).

(3) العلل (86/6س998).

(4) المسند (498/32ح19724).

(5) الإكمال (ص/107ت188).

(6) تعجيل المنفعة (471/1ت235).

(7) السُّنَّة (ص/377ح821).

عن عبد الملك بن عمير، عن أبي بُردة، وأبي بكر ابنَي أبي موسى، عنه به.

وهشام فيه ضعفٌ؛ قال فيه الحافظ ابن حجر:(صدوقٌ مقرئ، كبر فصار يتلقَّن، فحديثه القديم أصحّ)[1] اهـ.

ورواه ابن خزيمة[2] من طريق سالم بن نوح، عن الجُريريّ، عن أبي السَّليل– واسمه: ضُرَيب بن نُقير–، عن أبي المليح، عن الأشعريّ به.

والجُريريّ – واسمه: سعيد بن إياس –كان قد اختلط[3]، ورواية سالم بن نوح عنه مما لم تتميَّز، أكانت هي قبل الاختلاط، أم بعده[4]. وسوف يأتي – بإذن الله تعالى – في حديث السَّليل الأشجعيّ[5] أنَّ غيره من الرُّواة ومنهم: ابن عُليَّة، حدَّثوا به عن الجريريّ بهذا الإسناد وجعلوه عن الأشجعيّ لا الأشعريّ كما هنا، ولعلَّها هي الصَّواب عنه؛ لتظافر الرُّواة عن الجريريّ بها، لا سيَّما وابن عُليَّة ممَّن سمع منه قبل الاختلاط[6]، والله تعالى أعلم.

[7/7] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ τ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ρ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلاً كَانَ الَّذِى يَلِيهِ الْمُهَاجِرُونَ، قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً، فَقَامَ النَّبِيُّ ρ وَنَحْنُ حَوْلَهُ، فَخَرَجْنَا نَطْلُبُهُ، إِذْ سَمِعْنَا هَزِيزاً كَهَزِيزِ الأَرْحَاءِ، إِذْ أَقْبَلَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ نَظَرَ، قَالَ: «مَا شَأْنُكُمْ». قَالُوا: انْتَبَهْنَا فَلَمْ نَرَكَ حَيْثُ كُنْتَ، خَشِينَا أَنْ يَكُونَ أَصَابَكَ شَيْءٌ، جِئْنَا نَطْلُبُكَ. قَالَ: «أَتَانِي آتٍ فِي مَنَامِي، فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ نِصْفُ

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/573ت7303).

(2) التوحيد (397/1ح388).

(3) تقريب التَّهذيب (ص/233ت2273).

(4) اختلاط الرُّواة الثِّقات (ص/82).

(5) برقم (10).

(6) انظر: شرح علل الترمذيّ (743/2).

أُمَّتِي، أَوْ شَفَاعَةً. فَاخْتَرْتُ لَهُمُ الشَّفَاعَةَ». فَقُلْنَا: فَإِنَّا نَسْأَلُكَ بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَبِحَقِّ الصُّحْبَةِ لَمَا أَدْخَلْتَنَا الْجَنَّةَ.قَالَ: فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَقَالَتِنَا، وَكَثُرَ النَّاسُ. فَقَالَ: «إِنِّي أَجْعَلُ شَفَاعَتِي لِمَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً».

أخرجه الإمام أحمد وغيره بسند حسن، وقد تقدَّم الكلام عليه في حديث أبي موسى السَّابق.

[8/8] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا –، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسَاً لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلاَ أَقُولُهُنَّ فَخْراً، بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَم تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، فَأَخَّرْتُهَا لأُمَّتِي، فَهِيَ لِمَنْ لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً».

أخرجه الإمام أحمد[1]، وابن أبي عاصم[2]، والبزَّار[3] من طريق يزيد بن أبي زياد، عن مقسم ومجاهد، عن ابن عبَّاس به. رواه أحمد عن مقسم وحده، والبزَّار عن مجاهد وحده، وقرن ابن أبي عاصم بينهما، واقتصر منه على ما ورد في الشَّفاعة فقط.

وإسناده ضعيفٌ؛ لحال يزيد بن أبي زياد، قال فيه الحافظ:(ضعيفٌ، كبر فتغيَّر، وصار يتلقَّن)[4].

وأخرجه البزَّار[5]، والطبرانيّ[1] من طريق حصين بن نمير، عن ابن أبي ليلى،

---

(1) المسند (471/4ح2742).

(2) السُّنَّة (ص/359ح803).

(3) كما في كشف الأستار(166/4عقب الحديث3460).

(4) تقريب التَّهذيب (ص/601ت7717).

(5) كما في كشف الأستار (166/4ح3460).

عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عبَّاس به.

وإسناده ضعيفٌ أيضاً؛ ابن أبي ليلى – واسمه: محمَّد بن عبد الرَّحمن – صدوقٌ، سيِّئ الحفظ جدَّاً[2].

وأخرجه الطبرانيّ أيضاً[3] عن سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي، عن أبيه، عن جدِّه، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عبَّاس.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ إبراهيم بن إسماعيل ضعيفٌ[4]؛ وأبوه إسماعيل بن يحيى متروكٌ[5]، وكذلك يحيى بن سلمة[6].

والحديث بأسانيده المتقدِّمة – غير هذا الأخير – يقبل التَّقوية، وله عدَّة شواهد –كما سبق –، بها يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، والله تعالى أعلم.

[9/9] وَعَنْ أَبِي مُوسَى τ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «أُعْطِيتُ خَمْساً: بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ وَالأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْمَغَانِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِمَنْ كَانَ قَبْلِي، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ شَهْرَاً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَلَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ وَقَدْ سَأَلَ شَفَاعَةً، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ شَفَاعَتِي، ثُمَّ جَعَلْتُهَا لِمَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئاً».

هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد من طريقين عن إسرائيل بن يونس بن أبي

---

(1) المعجم الكبير(11/51ح11047).

(2) تقريب التَّهذيب (493ح6081).

(3) المعجم الكبير (11/61ح11085).

(4) تقريب التَّهذيب (ص/88ت149).

(5) المصدر نفسه (ص/110ت493).

(6) المصدر نفسه (ص/591ت7561).

إسحاق السَّبيعيّ، إحداهما موصولة، والأخرى مرسلة.

فأخرجه[1] عن حسين بن محمَّد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى به موصولاً.

وأخرجه[2] عن أبي أحمد الزَّبيريّ، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة به مرسلاً.

وإسناده ضعيفٌ؛ أسانيده على اختلافها تدور على أبي إسحاق– وهو:السَّبيعيّ–، وهو مدلِّسٌ[3]، وقد عنعنه. أبو أحمد الزُّبيريّ اسمه: محمَّد بن عبد الله.

قال الهيثميّ: (رواه أحمد متَّصلاً ومرسلاً، والطبرانيّ، ورجاله رجال الصَّحيح)[4]اهـ.

كذا قال، ولم أقف عليه في شيء من معاجم الطبرانيّ، والله تعالى أعلم.

[10/10] وَعَنِ السَّلِيْلِ[5] الأَشْجَعِيِّ τ قَالَ :كُنَّا مَعَ رَسُوْلِ الله ρ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَفَقَدْنَاهُ، فَسَمِعْنَا صَوْتَاً كَأَنَّهُ دَوِيُّ رَحَىً تُجَرُّ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ، إذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُوْلُ الله ρ، فَقُلْتُ: يَا رَسُوْلَ الله، بِأَبي أَنْتَ وَأُمِّي، فَقَدْنَاكَ مُنْذُ اللَّيْلَةِ، فَقَالَ: «أَتَاني جِبريْلُ فَخَيَّرَني بَينَ أَنْ يُدْخَلَ نِصْفُ أُمَّتي الجَنَّةَ، وَبَينَ الشَّفَاعَةِ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ ». فَقَالَ: يَا رَسُوْلَ الله، ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُم. فَقَالَ رَسُوْلُ الله ρ : «اللهُمَّ اجْعَلْهُ في شَفَاعَتي، وَهِيَ لمن شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إلا الله،

(1) المسند (512/32ح19753).

(2) المصدر نفسه (513/32ح19736).

(3) تعريف أهل التَّقديس (ص/146ت91).

(4) مجمع الزَّوائد (258/8).

(5) بفتح السِّين المهملة، وكسر اللام الأولى. الإكمال لابن ماكولا(337/4).

وَأَنِّي رَسُوْلُ اللهِ».

أخرجه البغويّ[1]، وأبو نعيم[2]، وابن قانع[3] عن وهب بن بقيَّة، عن خالد ابن عبد الله، عن الجريريّ، عن أبي المليح، عن السَّليل الأشجعيِّ به. قال ابن قانع: عن أبي السَّليل. ونقل عن القاضي قال:(وقال غيره: عن السَّليل، وأخطأ).

وإسناده ضعيفٌ؛ الجريريّ – واسمه سعيد بن إياس –كان قد اختلط، وقد جزم الحافظ في فتح الباري[4] بأنَّ سماع خالد بن عبد الله – وهو: الطحَّان الواسطيّ –كان منه بعد الاختلاط.

ثمَّ الجريريّ لم يأخذه عن أبي المليح، وإنما أخذه بواسطة أبي السَّليل ضُريب ابن نُقير عنه.

قال أبو نعيم: (رواه ابن عُليَّة، عن الجريريّ، عن أبي السَّليل، عن أبي المليح، عن الأشجعيّ– يعني:عوف بن مالك–. ورواه قتادة،عن أبي المليح،عن عوف ابن مالك)اهـ.

وكأنَّه بذلك يعلُّ إسناد هذا الحديث، بكون الحديث ليس من حديث السَّليل، وإنَّما من حديث عوف بن مالك الأشجعيّ. وقد قال في صدر ترجمة السَّليل هذا: (ذكره خالد بن عبد الله الواسطيّ، عن الجريريّ، وهو وهمٌ فيما ذكره بعض المتأخِّرين) اهـ.

والمقصود بالمتأخِّر في كلامه هذا هو: الحافظ ابن مندة، وقد نقل الحافظ

---

(1) معجم الصَّحابة (271/3ح1210).

(2) معرفة الصَّحابة (1447/3ح3670).

(3) معجم الصَّحابة (392/1).

(4) (126/2).

في الإصابة[1] كلام ابن مندة بتمامه، حيث قال: (هذا وهمٌ؛ والصَّواب رواية ابن عُليَّة، عن الجريريّ، عن أبي السَّليل، عن أبي المليح،عن الأشجعيّ–وهو:عوف ابن مالك–)اهـ.

قال الحافظ: (وكذا جزم الخطيب في المؤتلف، وتبعه ابن ماكولا في الإكمال[2]، بأنَّ خالد بن عبد الله وهم فيه، وساق علله وطرقه، ثمَّ قال: "والجريريّ لم يلقَ أبا المليح، وإنَّما أخذه عنه بواسطة أبي السَّليل، فخبَّط فيه خالد". قلتُ – أي الحافظ –: وله طريقٌ عن قتادة، عن أبي المليح، عن عوف ابن مالك. وفي الجملة فأمره محتمَل) اهـ.

يعني: في الصَّحابة، وقد جزم بصحبته ابن عبد البرّ[3]، وذكره فيهم البغويُّ[4]، وقال: (ولم يروِ السَّليل فيما أعلم غير هذا)، ونفى ابن ماكولا[5] صحبته، والله تعالى أعلم.

---

(1) (166/3ت3434).

(2) (337/4).

(3) الاستيعاب (687/2ت1144).

(4) معجم الصَّحابة (271/3).

(5) الإكمال (339/4).

المبحث الثَّاني

ما ورد في شفاعته ρ لمن سأل له الوسيلة بعد سماع الأذان

[11/1] عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا –، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدَاً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامَاً مَحْمُودَاً الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاريّ[1].

[12/2] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا –، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ρ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلاَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرَاً، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِيَ الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لاَ تَنْبَغِي إِلاَّ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِيَ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ». أخرجه مسلمٌ[2].

[13/3] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قال: قال رسول الله ρ: ÷سَلُوا الله لِيَ الوَسِيْلَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهَا لي عَبْدٌ في الدُّنْيَا إلا كُنْتُ لَهُ شَهِيْدَاً، أَوْ شَفِيْعَاً يَوْمَ القِيَامَةِ×.

أخرجه الطبرانيُّ[3] من طريق الوليد بن عبد الملك الحرَّانيّ، عن موسى بن أَعْيَن، عن ابن أبي ذئب، عن محمَّد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عبَّاس به.

---

(1) كتاب الأذان، باب الدُّعاء عند النِّداء (126/1ح614)، وفي كتاب التَّفسير، سورة بني إسرائيل (86/6 ح4719).

(2) كتاب الصَّلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلِّي على النَّبيِّ ρ، ثم يسأل الله له الوسيلة (288/1ح384).

(3) المعجم الأوسط (198/1ح633).

وإسناده حسنٌ؛ لحال الوليد بن عبد الملك، قال فيه أبو حاتم:(صدوقٌ)[1]اهـ.

قال الهيثميّ: (رواه الطبرانيّ في الأوسط، وفيه الوليد بن عبد الملك الحرَّانيّ، وقد ذكره ابن حبَّان في الثِّقات[2]، وقال: "مستقيم الحديث إذا روى عن الثِّقات "، قلت: وهذا من روايته عن موسى بن أَعين، وهو ثقة)[3] اهـ.

وللحديث طريق آخر إلا أنَّه ضعيف، أخرجه ابن أبي شيبة[4]، وعبد بن حميد[5] عن عبيد الله بن موسى، عن موسى بن عُبيدة، عن محمَّد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عبَّاس به.

وموسى بن عُبيدة – وهو: الرَّبذيّ المدنيّ – قال فيه الحافظ: (ضعيفٌ)[6]. وهو بالإسناد الأوَّل يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

وله طريق آخر شديد الضَّعف، عند أبي نعيم[7] من طريق خالد بن يزيد العُمريّ، ثنا سفيان الثَّوريّ، عن محمَّد بن عبيدة، عن محمَّد بن سيرين، عن ابن عباس به.

وقال:(غريبٌ، تفرَّد به خالد بن يزيد العمريّ) اهـ.

وخالد بن يزيد قال فيه يحيى بن معين: (كذَّاب)[8]، وقال البخاريّ: (ذاهب

---

(1) انظر: الجرح والتَّعديل (10/9ت41).

(2) (227/9).

(3) مجمع الزَّوائد (333/1).

(4) المصنف (77/6ح29581).

(5) كما في المنتخب من مسنده (516/1ح687).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/552ت6989).

(7) حلية الأولياء (96/7).

(8) انظر: الجرح والتَّعديل (360/3ت1630).

الحديث)[1]، وقال أبو حاتم الرَّازيّ: (كان كذَّاباً، أتيته بمكَّة، ولم أكتب عنه، وكان ذاهب الحديث)[2]،وقال ابن عديّ: (عامَّة أحاديثه مناكير)[3]، وقال ابن حبَّان: (منكر الحديث جدَّاً، لا يُشتغل بذكره؛ لأنَّه يروي الموضوعات عن الأثبات)[4].

وابن سيرين لم يسمع من ابن عبَّاس[5]، والله تعالى أعلم.

[14/4] وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيِّ τ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْزِلْهُ الْمَقْعَدَ الْمُقَرَّبَ عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي».

أخرجه الإمام أحمد[6]، والجهضميّ[7]، وابن أبي عاصم[8]، والبزَّار[9]، والخلال[10]،

والآجريّ[11]، والطبرانيّ[12]، وابن قانع[13] من طرق عن ابن لهيعة، عن

---

(1) التَّاريخ الكبير (3/163ت3516).
(2) المصدر السَّابق.
(3) الكامل (3/435ت580).
(4) كتاب المجروحين (1/346ت305).
(5) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص/186).
(6) المسند (28/201ح16991).
(7) فضل الصلاة على النبيِّ ρ(ص/52ح53).
(8) الآحاد والمثاني(2/ح827).
(9) المسند(6/299ح2315).
(10) السُّنَّة (ص/260ح315).
(11) الشَّريعة (4/1616ح1106).
(12) المعجم الكبير (5/25ح4480)، والأوسط (3/321ح3285).
(13) معجم الصَّحابة (1/217).

بكر بن سوادة، عن زياد بن نعيم الحضرميّ، عن وفاء بن شريح الحضرميّ، عن رويفع به.

قال الطبرانيّ في الأوسط: (لايُروى عن رويفع إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به ابن لهيعة)اهـ.

وإسناده ضعيفٌ؛ فيه علَّتان:

الأولى: عبد الله بن لهيعة مُتَكلَّمٌ فيه، وأكثر العلماء على تضعيفه، وقبول خبره في المتابعات، ومنهم من مشَّاه في رواية أحد العبادلة عنه[1].

قال ابن معين: (ابن لهيعة في حديثه كلِّه ليس بشيء)[2].

قال أبو زرعة الرَّازيّ: (وليس ممَّن يحتجُّ بحديثه من أجمل القول فيه)[3].

وقال الذَّهبيّ في السِّير[4]: (لا ريب أنَّ ابن لهيعة كان عالم الدِّيار المصريَّة هو والليث معاً ...، ولكنَّ ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحطَّ عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفَّاظ يروي حديثه، ويذكره في الشَّواهد والاعتبارات، والزُّهد والملاحم، لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه. ولا ينبغي إهداره، وتُتَجنَّب تلك المناكير، فإنَّه عدلٌ في نفسه) اهـ.

وقال في الكاشف[5]:(العملُ على تضعيف حديثه) اهـ.

وقال الحافظ في تقريب التَّهذيب[6]: (صدوقٌ خلَّط بعد احتراق كتبه،

---

(1) انظر: تهذيب الكمال (487/15 ، وتهذيب التَّهذيب (377/5-378). والعبادلة هم: عبد الله بن المبارك، وابن وهب، وابن يزيد المقرئ، وابن مَسلمة القعنبيّ.

(2) رواية ابن محرز عنه (67/1ت134).

(3) انظر: الجرح والتَّعديل (148/5ت682).

(4) (15/8).

(5) (590/1ت2934).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/319ت3563).

ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما) اهـ.

وهو إلى جانب علّة اختلاطه وسوء حفظه مدلِّسٌ أيضاً، من أصحاب المرتبة الخامسة[1]، ووصْفها: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التَّدليس، فحديثهم مردودٌ ولو صرَّحوا بالسَّماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً[2].

وقد تبيَّن عدم وجود من تابعه على هذه الرِّوايه.

الثَّانية: وفاء بن شريح الحضرميّ مجهول الحال، لم يرو عنه سوى اثنين، ذكره البخاريُّ[3]، وابن أبي حاتم[4]، وسكتا عنه، وتفرَّد ابن حبَّان بذكره في الثِّقات[5]، وقال الحافظ ابن حجر: (مقبولٌ)[6]، وهذا يعني: عند المتابعة، إلا أنَّ هذا الحديث لا يروى إلا بهذا الإسناد كما مرَّ، فيكون(ليِّن الحديث)، على ما هو معلوم من اصطلاح الحافظ في عبارته هذه.

وأخرجه ابن أبي عاصم[7] بمثل هذا الإسناد أيضاً، إلا أنَّه عن بكر بن سوادة، عن وفاء بن شريح، بإسقاط زياد بن نعيم بينهما.

وأخرجه الطبرانيُّ[8] من طريق أبي عبد الرَّحمن المقرئ، عن ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، عن زياد بن نعيم، عن وفاء، عن رويفع به.

---

(1) تعريف أهل التَّقديس (ص/177ت140).

(2) المصدر السَّابق (ص/63). ولم يشر الحافظ في كتابه تقريب التَّهذيب إلى قضيَّة تدليسه، فليتنبَّه لها.

(3) التَّاريخ الكبير (79/8ت12000).

(4) الجرح والتَّعديل (49/9ت210).

(5) (497/5).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/581ت7410).

(7) السُّنَّة (ص/381ح827).

(8) المعجم الكبير (26/5ح4481).

وفيه العلَّتان السَّابقتان، وإن كان بعضهم يمشِّي ابن لهيعة فيما رواه عنه أحد العبادلة[1]، ومنهم: عبد الله بن يزيد المقرئ – الرَّاوي عنه في هذا الإسناد –، إلا أنَّ ضعفه ضعفاً مطلقاً؛ لسوء حفظه –كما أسلفت –، على أنَّ العلَّة الأخرى في وفاء بن شريح لا تزال باقية.

وبهذا يتبيَّن ما في تحسين المنذريّ[2]، والهيثميّ[3] لهذا الحديث من تساهل، والله تعالى أعلم.

[15/5] وَعَنْ أَبي الدَّرْدَاءِ τ قَالَ: كَانَ رَسُوْلُ الله ρ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلاةِ القَائِمَةِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُوْلِكَ، وَاجْعَلْنَا في شَفَاعَتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ». قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «مَنْ قَالَ هَذَا عِنْدَ النِّدَاءِ جَعَلَهُ الله في شَفَاعَتِيْ يَوْمَ القِيَامَةِ».

أخرجه الطبرانيُّ[4] من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن سليمان بن أبي كريمة، عن أبي قُرَّة عطاء بن قُرَّة، عن عبد الله بن ضمرة السَّلوليّ، قال: سمعت أبا الدَّرداء فذكره.

وقال: (لا يُروى هذا الحديث عن أبي الدَّرداء إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عمرو بن أبي سلمة) اهـ.

وإسناده منكرٌ؛ فيه عللٌ:

الأولى: صدقة بن عبد الله – وهو: السَّمين –، قال فيه الحافظ:

---

(1) تهذيب التَّهذيب (377/5-378).

(2) التَّرغيب والتَّرهيب (ص/338ح2491).

(3) مجمع الزَّوائد (163/10).

(4) المعجم الأوسط (78/4ح3662)، والدُّعاء (ص/153ح432).

(ضعيفٌ)[1] اهـ، وبه أعلَّه الهيثميّ[2].

الثَّانية: سليمان بن أبي كريمة، قال فيه أبو حاتم: (ضعيف الحديث)[3]، وقال العقيليّ: (يحدِّث بمناكير، ولا يُتابع على كثير من حديثه)[4]، وقال ابن عديّ – وقد ساق له عدَّة أحاديث–: (ولسليمان بن أبي كريمة غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وعامَّة أحاديثه مناكير، ويرويه عنه عمرو بن هاشم البيروتيّ، وعمرو ليس به بأس، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه كلاماً، وقد تكلَّموا فيمن هو أمثلُ منه بكثير، ولم يتكلَّموا في سليمان هذا؛ لأنَّهم لم يخبروا حديثه)[5]، وقال الذهبيّ: (ليِّن، صاحب مناكير)[6].

الثَّالثة: عطاء بن قرَّة، روى عنه عددٌ ليس بالكثير؛ ذكر المزيُّ[7] عنه خمسة من الرُّواة، ولم أرَ توثيقه لمعتبر؛ وقد ذكره البخاريّ[8]، وابن أبي حاتم[9]، وسكتا عنه، وقال ابن المدينيّ :(شاميٌّ ، لا أعرفه)[10] ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[11]، وقال الحافظ :(صدوقٌ)[1].

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/275ت2913).

(2) مجمع الزَّوائد (333/1).

(3) انظر: الجرح والتَّعديل (138/4ت605).

(4) الضُّعفاء الكبير (138/2ت627).

(5) الكامل (250/4ت740).

(6) المغني (443/1ت2616).

(7) انظر: تهذيب الكمال (101/20).

(8) التَّاريخ الكبير (258/6ت9096).

(9) الجرح والتَّعديل (335/6ت1854).

(10) انظر: تهذيب الكمال (101/20).

(11) (252/7).

والذي يظهر لي في حاله الجهالة، وأمَّا عن وصف الحافظ له بقوله: (صدوق) فأرى أنَّ فيه مبالغة في رفعته، ولم أرَ له مستنداً قويَّاً عن أهل العلم، والله تعالى أعلم.

[16/6] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قال: أنَّ نبيَّ الله ρ قَالَ: ÷مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا الله وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدَاً عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، وَبَلِّغْهُ دَرَجَةَ الوَسِيْلَةِ عِنْدَكَ، وَاجْعَلْنَا في شَفَاعَتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَجَبَتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ×.

أخرجه الطبرانيّ[2] عن محمَّد بن عليّ المروزيّ، ثنا أبو الدَّرداء عبد العزيز ابن المنيب، ثنا إسحاق بن عبد الله بن كيسان، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس به.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ إسحاق بن عبد الله بن كيسان ذكره ابن أبي حاتم[3]، وسكت عنه، وقال ابن حبَّان في ترجمة أبيه عبد الله: (يتَّقى حديثه من رواية ابنه عنه)[4]، وليَّنه أبو أحمد الحاكم[5].

وأبوه عبد الله بن كيسان قال فيه البخاريّ: (منكرٌ، ليس من أهل الحديث)[6]، وقال النسائيّ: (ليس بالقويّ)[7]، وقال أبو حاتم: (ضعيف

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/392ت4597).
(2) المعجم الكبير (66/12ح12554).
(3) الجرح والتَّعديل (228/2ت794).
(4) الثِّقات (33/7).
(5) انظر: ميزان الاعتدال (/194ت770).
(6) التَّاريخ الكبير (78/5ت6631).
(7) كتاب الضُّعفاء والمتروكين (ص/200ت329).

الحديث)[1]، وقال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ، يخطئ كثيراً)[2] .

وقصَر الهيثميّ[3] إعلاله بإسحاق فقط، فقال: (رواه الطبرانيّ في الكبير، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان، ليَّنه أبو أحمد الحاكم، وضعَّفه ابن حبَّان، وبقيَّة رجاله ثقات) اهـ.

وفي هذا تساهلٌ لا يخفى، والكلام في أبيه عبد الله أشدّ، والله تعالى أعلم.

[17/7] وَعَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُوْدٍ τ، أَنَّ النَّبِيَّ ρ قَالَ: ÷مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَقُوْلُ حِيْنَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلاةِ، فَيُكَبِّرُ، وَيَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا الله، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَاً رَسُوْلُ الله، ثُمَّ يَقُوْلُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُحَمَّدَاً الوَسِيْلَةَ وَالفَضِيْلَةَ، وَاجْعَلْهُ في الأَعْلَيْنَ دَرَجَتَهُ، وَفي المُصْطَفَيْنِ مَحَبَّتَهُ، وَفي المُقَرَّبِيْنَ ذِكْرَهُ، إلا وَجَبَتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ القِيَامَةِ× .

هذا الحديث رواه قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود τ.

وله طريقان عن قيس: الأولى: طريق أبي عمر البزَّاز[4] عند الطَّحاويّ[5].

والأخرى: طريق عمر أبي حفص عند الطَّبرانيّ[6]، وابن السُّنيّ[7].

وكلاهما شديدا الضَّعف؛ أمَّا طريق الطَّحاويّ فأبو عمر البزَّاز – واسمه: حفص بن سليمان الأسديّ البزَّاز الكوفيّ –، متروك الحديث، مع إمامته في

(1) الجرح والتَّعديل (143/5ت669).

(2) تقريب التَّهذيب (319ت3558).

(3) مجمع الزَّوائد (333/1).

(4) بزايين كما في مصادر ترجمته، ولم يذكره ابن ماكولا في الإكمال (425/1) فيمن ينتسب إلى البزَّار– بالرَّاء –، وقال: (البزَّاز – بزايين – فجماعة) اهـ.

(5) شرح معاني الآثار (145/1ح894).

(6) المعجم الكبير (14/10ح9790)، والدُّعاء (ص/153ح433).

(7) عمل اليوم والليلة (ص/34ح98).

القراءة[1].

وأمَّا الطَّريق الأخرى فأبو حفص عمر – وهو: ابن حفص بن ذكوان العبديّ –، فقال فيه يحيى بن معين: (ليس بشيء)[2]، وقال الإمام أحمد: (تركنا حديثه وخرقناه)[3]،

وقال البخاريّ: (ليس بالقويّ)[4]، وقال النسائيّ: (ليس بثقة)[5]، وعنه في الميزان[6]: (متروك)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، ليس بقويّ، هو على يدي عدل)[7] .

قال الهيثميّ: (رواه الطبرانيّ في الكبير، ورجاله موثَّقون)[8] اهـ.

ومقارنة بما قدَّمته عن أهل العلم في بيان حال هذا الرَّاوي يظهر تساهل الهيثميّ في حكمه هذا، والله تعالى أعلم.

[18/8] وَعَنْ أَبي أُمَامَةَ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «مَنْ قَالَ في دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوْبَةٍ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُحَمَّدَاً الوَسِيْلَةَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ في المُصْطَفَيْن صُحْبَتَه، وَفي العَالينَ دَرَجَتَهُ، وَفي المُقَرَّبينَ ذِكرَهُ، وَمَنْ قَالَ تِلكَ في دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ فَقَد اسْتَوجَبَ عَلَيَّ الشَّفَاعَةَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَوَجَبَتْ لَهُ الجَنَّة».

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/172ت1405).

(2) تاريخ الدوريّ (278/3ت1333).

(3) العلل ومعرفة الرِّجال (300/3رقم5333).

(4) التَّاريخ الكبير (13/6ت8064).

(5) كتاب الضُّعفاء والمتروكين (ص/221ت461).

(6) (189/3ت6075).

(7) (103/6ت542).

(8) مجمع الزَّوائد (333/1).

أخرجه ابن السُّنيّ[1] من طريق عبيد الله بن زَحْر[2]، عن عليّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة به.

وإسناده ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بالضُّعفاء، عبيد الله بن زَحْر ومَن فوقه[3] إلى الصَّحابيّ.

عليّ بن يزيد هو: الألهانيُّ الدِّمشقيُّ، والقاسم هو: ابن عبد الرَّحمن، أبو عبد الرَّحمن الدِّمشقيُّ، صاحب أبي أمامة.

قال ابن حبَّان في ترجمة عبيد الله بن زَحْر: (إذا روى عن عليّ بن يزيد أتى بالطَّامَّات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زَحْر، وعليّ بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرَّحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا ممَّا عملت أيديهم، فلا يحلُّ الاحتجاج بهذه الصَّحيفة، بل التَّنكُّب عن رواية عبيد الله بن زَحْر على الأحوال أولى)[4] اهـ.

---

(1) عمل اليوم والليلية (ص/44ح131).

(2) أوَّله زاي مفتوحة، بعدها حاء مهملة ساكنة. انظر: الإكمال (178/4)، وتقريب التَّهذيب (ص/371 ت4290).

(3) تقريب التَّهذيب (ص/371ت4290) و(ص/406ت4817) و(ص/450ت5470).

(4) المجروحين (28/2ت603).

المبحث الثَّالث

ما ورد في شفاعته ρ لمن سكن المدينة، ومات بها

[19/1] عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ τ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَـيْنَ لاَبَتَـي[1] الْمَدِينَـةِ، أَنْ يُقْطَـعَ عِضَـاهُهَا[2]، أَوْ يُقْتَـلَ صَـيْدُهَا ×. وَقَـالَ: ÷ الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لاَ يَدَعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلاَّ أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلاَ يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لأْوَائِهَا[3] وَجَهْدِهَا[4] إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَفِيعَاً أَوْ شَهِيدَاً[5] يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه مسلمٌ[6].

---

(1) واحدة اللابة، وهي: الحرَّة ذات الحجارة السُّود التي قد ألبستها لكثرتها، وجمعها لابات، والمدينة تقع بين حرَّتين عظيمتين. النِّهاية (ص/844).

(2) من العضاه – بالقصر، وكسر العين، وتخفيف الضَّاد المعجمة –، وهو: كلُّ شجر فيه شوك، واحدتها عضاهة، وعضيهة. المنهاج للنوويّ(140/9).

(3) من اللأواء، وهي: الشِّدَّة والجوع، وضيق العيش. انظر: المنهاج (140/9)، والنِّهاية (ص/823).

(4) – بفتح الجيم، وفي لغة قليلة بضمِّها –، وهو بمعنى: المشقَّة. المنهاج (140/9).

(5) قال القاضي عياض: الأظهر عندنا أن (أو) هنا ليست للشكِّ؛ لأنَّ هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقَّاص، وابن عمر، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وأسماء بنت عُميس، وصفيَّة بنت أبي عبيد، عن النبيِّ ρ بهذا اللَّفظ، ويبعد اتِّفاق جميعهم، أو رواتهم على الشَّكِّ، وتطابقهم فيه على صيغة واحدة، بل الأظهر أنَّه قاله ρ هكذا، فإمَّا أن يكون أعلم بهذه الجملة هكذا، وإما أن يكون (أو) للتَّقسيم، ويكون شهيداً لبعض أهل المدينة، وشفيعاً لبقيَّتهم، إمَّا شفيعاً للعاصين، وشهيداً للمطيعين، وإمَّا شهيداً لمن مات في حياته، وشفيعاً لمن مات بعده، أو غير ذلك. وهذه خصوصيَّة زائدة على الشَّفاعة للمذنبين أو للعالمين في القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمَّة. نقله عنه النوويّ في المنهاج (140/9).

(6) كتاب الحجّ، باب فضل المدينة، ودعاء النبيِّ ρ فيها بالبركة، وبيان تحريمها، وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها (991/2ح1362).

[20/2] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ τ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ρ يَقُولُ: «لاَ يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لأْوَائِهَا فَيَمُوتَ، إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا». أخرجه مسلمٌ[1].

[21/3] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ρ يَقُولُ: «مَنْ صَبَرَ عَلَى لأْوَائِهَا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يعني: المدينة. أخرجه مسلمٌ[2].

[22/4] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ τ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: «لاَ يَصْبِرُ عَلَى لأْوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي، إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيداً». أخرجه مسلمٌ[3].

[23/5] عَنِ الصُّمَّيْتَةِ – رَضِيَ الله عَنْهَا –، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُوْلَ الله ρ يَقُوْلُ: ÷مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوْتَ بِالمدِيْنَةِ فَلْيَمُتْ بها؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَمُوتُ بها أَشْفَع لَهُ، أَوْ أَشْهَد لَهُ×.

أخرجه ابن أبي عاصم[4]، والنسائيّ[5]، وابن حبَّان[6]، والطبرانيّ[7]،

---

(1) كتاب الحجّ، باب التَّرغيب في سكنى المدينة، والصَّبر على لأوائها (1002/2 ح477/1374).

(2) المصدر نفسه (1004/2ح1377).

(3) كتاب الحجّ، باب التَّرغيب في سكنى المدينة، والصَّبر على لأوائها (1004/2ح1378).

(4) الآحاد والمثاني (154/6ح3382).

(5) السُّنن الكبرى (261/4ح4271).

(6) الصَّحيح (58/9ح3742).

(7) المعجم الكبير (331/24ح823-824).

والبيهقيّ[1] من طرق عن ابن شهاب الزُّهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن الصُّميتة – امرأة من بني ليث، وكانت في حِجر رسول الله ρ – قال: سمعتها تحدِّث صفية بنت أبي عبيد، أنها سمعت رسول الله ρ فذكرته. وفي لفظ ابن حبَّان: ÷تشفع له، وتشهد له×.

وقال النسائيّ، والطبرانيُّ في إحدى روايتيه: عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، بدل: عتبة، وهو الوجه الذي صحَّحه ابن أبي عاصم عقب روايته له، وبه جزم البيهقيّ[2].

قال د/ صالح الرفاعيّ: (ويؤيده أنه ورد عند أبي عاصم، وابن حبَّان، والطبرانيّ، وأبي نعيم: عن عبيد الله بن عبد الله، عن صميتة سمعها تحدِّث صفيَّة بنت أبي عبيد. وصفيَّة هي زوجة عبد الله بن عمر بن الخطاب، فعلاقة عبيد الله ابن عبد الله بن عمر بها قويَّة؛ لأنها زوجة أبيه، وذكرها المزيُّ في شيوخ عبيد الله ابن عبد الله بن عمر. وسبب الوهم في نسبة عبيد الله هو: أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب كان قليل الحديث، أمَّا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فكان كثير الحديث، وهو أحد فقهاء المدينة السَّبعة، وكان الزُّهريّ من المكثرين عنه، فلذلك تسبق الألسنة إلى ذكره)[3] اهـ.

وإسناده صحيحٌ؛ رجاله ثقاتٌ كلُّهم.

هذا، وللحديث بعض الرِّوايات الأخرى، ومنها:

ما أخرجه البيهقيّ[4] من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد

---

(1) شعب الإيمان (497/3ح4182).

(2) المصدر نفسه (497/3عقب الحديث4183).

(3) فضائل المدينة (ص/268).

(4) شعب الإيمان (497/3ح4183).

الله، عن الصُّمتية امرأة من بني الليث بن بكر كانت في حِجر رسول الله ρ، سمعتها تحدِّث يعني :عن صفيَّة بنت أبي عبيد، عن رسول الله ρ بلفظ: ÷من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت؛ فإنَّه من يمت بها يُشفع له، أو يُشهد له×.

قال –أي: ابن شهاب–: (ثم لقيت عبد الله بن عبد الله، فسألته عن حديثها، فحدثنيه عن الصَّمِيتة).

قال البيهقيّ: (لم يضبط شيخنا[1] إسناده كما ينبغي؛ فقال: عن صفيَّة بنت أبي عبيد، و هو خطأ).

وسببه أنَّه وقع في إسناد الحديث –كما تقدَّم – سماع عبيد الله لهذا الحديث عن صميتة، وكانت تحدِّث به صفيَّة بنت أبي عبيد؛ فوهم فيه بعض الرُّواة فقال: عن عبيد الله، عن صميتة، عن صفيَّة. وإنما هو تحديث صميتة به عند صفيَّة، لا تحمُّله عنها، والله أعلم.

وما أخرجه ابن أبي عاصم[2]، والطبرانيّ[3] من طريق ابن أبي ذئب، عن الزُّهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن صفيَّة بنت أبي عبيد، عن الدَّاريَّة – امرأة من بني عبد الدَّار، كانت في حجر النبيِّ ρ–، عن رسول الله ρ به.

وما أخرجه ابن أبي عاصم[4]، والطبرانيّ[5] من طريق ابن أبي ذئب، عن الزُّهريّ، عن عبيد الله بن عبد الله، عن امرأة يتيمة كانت عند رسول الله ρ من

---

(1) هو: عليّ بن أحمد بن عبدان.

(2) الآحاد والمثاني (17/6ح3194).

(3) المعجم الكبير (332/24ح826).

(4) الآحاد والمثاني (32/6ح3214).

(5) المعجم الكبير (332/24ح825).

ثقيف تحدِّث بنت أبي عبيد عن رسول الله ρ.

وجميع هذه الوجوه ترجع إلى صميتة – رضي الله عنها –، فكانت يتيمة في حِجر رسول الله ρ –كما تقدَّم – ويُقال فيها الليثيَّة، والدَّاريَّة أيضاً، والقصَّة واحدة[1].

وروي هذا الحديث أيضاً من مسند سبيعة الأسلميَّة، بدل صميتة اللَّيثيَّة، وهي خطأ كما سوف يأتي بيانه – إن شاء الله تعالى – في حديثها[2].

[24/6] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا –، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ρ قَالَ: «مَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنِّي أَشْفَعُ لِمَنْ مَاتَ بِهَا».

أخرجه الإمام أحمد[3]، والترمذيّ[4]، وابن ماجه[5]، وابن الأعرابيّ[6]، وابن حبَّان[7]، والبيهقيّ[8]، والبغويّ[9] من طرق عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن أيُّوب السّختيانيّ، عن نافع، عن ابن عمر به.

قال الترمذيّ: (حسن غريبٌ)، وقال البغويّ:(حسنٌ) .

وإسناده حسنٌ؛ رجاله ثقاتٌ، رجال الشَّيخين، غير معاذ بن هشام – وهو:

(1) انظر: الإصابة (748/7ت11418).

(2) برقم (29).

(3) المسند (319/9ح5437).

(4) كتاب المناقب، باب في فضل المدينة (719/5ح3917).

(5) كتاب المناسك، باب فضل المدينة(233/2ح3112).

(6) المعجم (1099/3ح2366).

(7) الصحيح (57/9ح3741).

(8) شعب الإيمان (498/3ح4185).

(9) شرح السُّنَّة (324/7ح2020).

ابن أبي عبد الله الدَّستوائيّ – قال فيه الحافظ:(صدوقٌ، ربَّما وهم)[1] .

ولم يتفرَّد برواية هذا الخبر، بل تابعه عليه غيره، فأخرجه الإمام أحمد[2]، والدارقطنيّ[3] من طريق الحسن بن أبي جعفر، والدارقطنيّ[4]، والبيهقيّ[5] من طريق سفيان بن موسى.

كلاهما عن أيُّوب به. ولفظ الدارقطنيّ من طريق سفيان بن موسى: ÷فإنَّه من مات بها كنت له شفيعاً أو شهيداً×.

والحسن بن أبي جعفر ضعيفٌ[6]، وسفيان بن موسى صدوقٌ، من رجال مسلم[7].

والحديث بهما يرتقي إلى درجة الصِّحَّة، وكلّ واحدة من الرِّوايتين الأخيرتين ترتقي إلى الدَّرجة التي هي أعلى من الدَّرجة التي هي فيها بالرِّواية السَّابقة.

هذا، وقد روي الحديث بلفظ: ÷من زارني إلى المدينة كنت له شفيعاً أو شهيداً×، بلفظ الزِّيارة بدل لفظ الموت بها، كذا أخرجه الدارقطنيّ[8] من طريق موسى بن هارون، عن محمَّد بن الحسن الختَّليّ، عن عبد الرَّحمن بن المبارك، عن عون بن موسى، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر به. قيل للختَّليّ: (إنَّما

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/536ت6742).

(2) المسند (80/10ح5818).

(3) العلل (58/13).

(4) المصدر نفسه (57/13).

(5) شعب الإيمان (498/3ح4186).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/159ت1222).

(7) المصدر نفسه (ص/245ت2453).

(8) العلل (58/13).

هو سفيان بن موسى. قال: اجعلوه عن ابن موسى) اهـ.

فأخطأ الختّليّ في سند الحديث ومتنه.

والرِّواية التي وقع التَّصريح فيها بذكر سفيان بن موسى أخرجها الذهبيّ[1] من طريق إبراهيم بن فهد بن حكيم، عن محمَّد بن عبيد بن حسَّان، عن سفيان ابن موسى، عن أيُّوب، عن نافع، عن ابن عمر.

قال الذهبيّ : (أخرجه الترمذيّ من حديث أيُّوب ، وصحَّحه دون لفظ : ÷زارني×)اهـ.

وإبراهيم بن فهد ترجم له أبو الشَّيخ الأصبهانيّ[2]، وقال: (كان مشايخنا يضعِّفونه)، ونقل عن البرذعيّ قال:(ما رأيت أكذب منه) اهـ.

وترجم له ابن عديّ[3] أيضاً، وقال: (كان ابن صاعد إذا حدَّثنا عنه يقول: إبراهيم بن حكيم؛ ينسبه إلى جدِّه لضعفه)، وختم ترجمته بقوله:(سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر) اهـ. وقال فيه أبو نعيم: (ذهبت كتبه، وكثر خطؤه؛ لرداءة حفظه) اهـ.

والحديث صحيح باللَّفظ الأوَّل، والله تعالى أعلم.

[25/7] وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيرِ، أَنَّ النَّبِيَّ ρ قَالَ: ÷مَنْ صَبَرَ عَلَى لأْوَاءِ المدِيْنَةِ أَوْ جَهْدِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيْدَاً أَوْ شَفِيْعَاً يَوْمَ القِيَامَةِ×.

أخرجه عبد الرزاق[4] عن معمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه به.

وإسناده ضعيفٌ؛ لإرساله، وتقدَّم له عدَّة شواهد، يرتقي بها إلى درجة

(1) ميزان الاعتدال (53/1ت169).

(2) طبقات المحدِّثين بأصبهان (158/3ت293).

(3) الكامل (435/1ت109).

(4) المصنَّف (266/9ح17163).

الحسن لغيره، والله تعالى أعلم.

[26/8] وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ τ قَالَ: أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ρ عَلَى قَبْرِ حَمْزَةَ بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَجَعَلُوا يَجُرُّونَ النَّمِرَةَ[1] عَلَى وَجْهِهِ، فَيَنْكَشِفُ قَدَمَاهُ، ويَجُرُّونَهَا عَلَى قَدَمَيْهِ، فَيَنْكَشِفُ وَجْهُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: ÷اجْعَلُوهَا عَلَى وَجْهِهِ، وَاجْعَلُوا عَلَى قَدَمَيْهِ مِنْ هَذَا الشَّجَرِ×. قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ρ رَأْسَهُ، فَإِذَا أَصْحَابُهُ يَبْكُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: ÷إِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَخْرُجُونَ إِلَى الأَرْيَافِ[2]، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لا يَصْبِرُ عَلَى لأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلا كُنْتُ لَهُ شَفِيعَاً أَوْ شَهِيدَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ×.

أخرجه ابن سعد[3]، والبخاريُّ في التاريخ الكبير[4] عن عبد الله بن مسلمة ابن قَعْنَب، عن محمَّد بن صالح، عن يزيد بن زيد، عن أبي أُسيد به.

وأخرجه الشَّاشيّ[5]، والطبرانيّ[6] – واللَّفظ لهما – عن عليّ بن عبد العزيز، عن القعنبيّ به.

وإسناده ضعيفٌ؛ محمَّد بن صالح – وهو: التَّمَّار – صدوقٌ يخطئ[7].

ويزيد بن زيد – وهو: المدينيّ، مولى أبي أُسيد – ترجم له البخاريّ[1]، وابن

---

(1) هي كلُّ شملة مخطَّطة، وجمعها نمار، كأنَّها أخذت من لون النَّمر؛ لما فيها من السَّواد والبياض. النِّهاية (ص/942).

(2) جمع ريف، وهي كلُّ أرض فيها زرع ونخل. وقيل: هي ما قارب الماء من أرض العرب ومن غيرها. المصدر نفسه (ص/388-389).

(3) الطبقات (15/3).

(4) (216/8).

(5) المسند (398/3ح1520) و(367/7ح36745).

(6) المعجم الكبير (144/3ح2940) و(265/19ح587).

(7) تقريب التَّهذيب (ص/484ت5961).

أبي حاتم[2]، وسكتا عنه، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[3]، وقال الدَّارقطنيّ: (مجهولٌ)[4] اهـ.

وحسَّن المنذريّ[5]، والهيثميّ[6] إسناده، وقال الهيثميّ في موضع آخر[7]: (رجاله ثقات).

وتقدَّم للحديث عدَّة شواهد، يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره، والله تعالى أعلم.

[27/9] وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ – رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهَا – أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ρ يَقُولُ: «لاَ يَصْبِرُ عَلَى لأْوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَفِيْعَاً أَوْ شَهِيْداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ».

أخرجه الإمام أحمد[8]، وابن أبي عاصم[9]، والنسائيّ[10]، والطبرانيّ[11] عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن الوليد بن كثير، عن عبد الله بن مسلم الطَّويل، عن كلاب بن تَليد، أنَّه بينا هو مع سعيد بن المسيِّب، جاءه رسول نافع

(1) التَّاريخ الكبير (8/216ت12562).
(2) الجرح والتَّعديل (9/261ت1103).
(3) (5/540).
(4) انظر: لسان الميزان (6/352ت9256).
(5) التَّرغيب والتَّرهيب (ص/244ح1794).
(6) مجمع الزَّوائد (3/300-301).
(7) المصدر السابق (6/119).
(8) المسند (45/24ح27085).
(9) الآحاد والمثاني(5/457ح3147).
(10) السُّنن الكبرى (4/260ح4268).
(11) المعجم الكبير (24/141ح373).

بن جبير بن مُطعم بن عديّ يقول: إنَّ ابن خالتك يقرأ عليك السَّلام، ويقول: أخبرني كيف الحديث الذي كنت حدَّثتني عن أسماء بنت عُميس؟ فقال سعيد بن المسيِّب أخبره أنَّ أسماء بنت عُميس أخبرتني .. فذكره.

وإسناده ضعيفٌ؛ عبد الله بن مسلم – ويُقال: ابن محمَّد بن مسلم – الطَّويل مجهولٌ، قال فيه الذهبيّ:(ما روى عنه سوى الوليد بن كثير في الصَّبر على لواء المدينة)[1]، وتفرَّد ابن حبَّان بذكره في الثِّقات[2]، وقال فيه الحافظ ابن حجر:(مقبولٌ)[3]. وهذا على اصطلاحه فيما توبع عليه الرَّاوي، إلا أنَّني لم أقف على من تابعه عليه من هذا الوجه، فيكون (ليِّن الحديث) على اصطلاحه – رحمه الله تعالى –.

وشيخه كلاب بن تَليد كذلك، قال فيه الذهبيّ: (لا يكاد يُعرف، وقد وُثِّق، تفرَّد عنه عبد الله بن مسلم)[4]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[5]، وقال الحافظ ابن حجر :(مقبولٌ)[6]. ولم أقف على من تابعه عليه من هذا الوجه، فيكون(ليِّن الحديث).

وسلف للحديث عدَّة شواهد، بها يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، والمتن صحيحٌ، والله تعالى أعلم.

[28/10] وَعَنْ عُمَرَ τ قَالَ: غَلا السِّعْرُ بِالمدِيْنَةِ، وَاشْتَدَّ الجَهْدُ، فَقَالَ

---

(1) ميزان الاعتدال (504/2ت4606).

(2) (52/7).

(3) تقريب التَّهذيب (ص/323ت3618).

(4) ميزان الاعتدال (414/3ت6972).

(5) (338/5).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/463ت5672).

رَسُوْلُ الله ρ: «اصْبِرُوا وَأَبْشِرُوا؛ فَإِنّي قَدْ بَارَكْتُ عَلَى صَاعِكُمْ وَمُدِّكُمْ، فَكُلُوا، وَلا تَفَرَّقُوا؛ فَإِنَّ طَعَامَ الوَاحِدِ يَكْفِي الاثْنَينِ، وَطَعَامَ الاثْنَينِ يَكْفِي الأَرْبَعَة، وَطَعَامُ الأَرْبَعَةِ يَكْفِي الخَمْسَةَ وَالسِّتَّةَ، وَإِنَّ البَرَكَةَ في الجَمَاعَةِ، فَمَنْ صَبَرَ عَلَى لأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا كُنْتُ لَهُ شَفِيْعاً أَوْ شَهِيْدَاً يَوْمَ القِيَامَةِ ...» الحديث .

أخرجه البزَّار[1] من طريق عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر به.

وقال: (لا نعلمه عن عمر إلا من هذا الوجه، تفرَّد به عمرو بن دينار، وهو ليّن، وأحاديثه لا يشاركه فيها أحد، قد روى عنه جماعة) اهـ.

وإسناده ضعيفٌ؛ عمرو بن دينار – وهو: البصريُّ الأعور – ضعيفٌ[2]، وقد تفرَّد برواية هذا الخبر عن عمر، وهو ممَّن لا يحتمل منه مثل هذا. وبه يظهر تساهل الهيثميّ في الحكم على الحديث بقوله: (رواه البزَّار، ورجاله رجال الصَّحيح)[3]، والله تعالى أعلم.

[29/11] وعن سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ – رَضِيَ الله عَنْهَا –، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: ÷مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ؛ فَإِنَّهُ لا يَمُوتُ بِهَا أَحَدٌ إِلا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً، أَوْ شَهِيدَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ×.

أخرجه ابن أبي عاصم[4]، وأبو يعلى[5]، والطبرانيّ[6]، وأبو نعيم[7]،

(1) كما في كشف الأستار (51/2ح1185).
(2) تقريب التَّهذيب (ص/421ت5024).
(3) مجمع الزَّوائد (305/3).
(4) الآحاد والمثاني (65/6ح3275).
(5) كما في المطالب العالية (146/7ح1317).
(6) المعجم الكبير (294/24ح747).
(7) ذكر أخبار أصبهان (65/2ت1100).

والبيهقيّ[1]، وبيبي بنت عبد الصَّمد[2]، ومن طريقها الذهبيّ[3] من طرق عن عبد العزيز بن محمَّد الدَّراورديّ، عن أسامة بن زيد، عن عبد الله بن عكرمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن سبيعة به.

وإسناده ضعيفٌ؛ عبد الله بن عكرمة ذكره البخاريُّ[4]، وابن أبي حاتم[5]، وسكتا عنه، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[6]، فهو مجهول الحال.

قال الحافظ المنذريّ: (رواته محتجّ بهم في الصَّحيح، إلا عبد الله بن عكرمة، روى عنه جماعة، ولم يجرحه أحدٌ)[7] اهـ. وبمثله قال الهيثميّ[8].

وقال الذهبيّ عقبه: (هذا حديثٌ صالح الإسناد غريبٌ، وعبد الله بن عكرمة مدنيّ من بني مخزوم، روى عنه أيضاً فليح بن سليمان، ما به بأسٌ) اهـ.

قلت: تفرَّد عبدُ الله بن عكرمة برواية هذا الحديث من هذا الوجه، وخالف فيه الإمامَ الحجَّةَ ابنَ شهاب الزُّهريَّ، الذي رواه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن صميتة به. وهي الرِّواية المشهورة –كما سبق –، وأمَّا هذه الرِّواية فهي خطأ، كما نصَّ على ذلك الحافظ البيهقيُّ[9].

وقال الحافظ ابن حجر: (هذا حديث معروف من هذا الوجه، لكن عن

---

(1) شعب الإيمان (498/3ح4184).

(2) جزء بيبي (ص/30ح2).

(3) معجم الشُّيوخ (308/2).

(4) التَّاريخ الكبير (65/5ت6581).

(5) الجرح والتَّعديل (133/5ت617).

(6) (28/7).

(7) التَّرغيب والتَّرهيب (ص/245ح1799).

(8) مجمع الزَّوائد (306/3).

(9) شعب الإيمان (497/3).

صميتة الليثيَّة، بدل سبيعة الأسلميَّة)[1] اهـ، والله تعالى أعلم.

[30/12] وَعَنْ مَعْقِلَ بْنِ يَسَارٍ τ، عَنِ النَّبيِّ ρ قَالَ: «اثْنَانِ لا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتي، وَمَنْ مَاتَ في المَدِيْنَةِ كُنْتُ لَهُ شَفِيْعَاً».

أخرجه ابن أبي عاصم[2] عن عمرو بن عثمان، ثنا أبي، عن جابر بن غانم، عن سليم بن عامر قال: سمعت معدي كرب بن عبد كلال يوم الجمعة على المنبر يحدِّث عن عوف بن مالك ... ثم ذكر حديثه، ثم قال: وفيه عن معقل بن يسار ثمَّ ذكره.

وإسناده ضعيفٌ؛ معدي كرب ذكره البخاريّ[3]، وابن أبي حاتم[4] وسكتا عنه، ولم يذكرا من الرُّواة عنه سوى سليم بن عامر فقط؛ فهو مجهولٌ، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[5].

وجابر بن غانم روى عنه جمعٌ، سكت عنه البخاريّ[6]، وقال فيه أبو حاتم الرَّازيّ: (شيخٌ)[7]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[8]، فحاله مجهولة، والله تعالى أعلم.

[13–31/14–32] وَعَنْ أَفْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ، أَنَّهُ مَرَّ بِزَيْدِ بن ثَابِتٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ وَهُمَا قَاعِدَانِ عِنْدَ مَسْجِدِ الْجَنَائِزِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ:

(1) المطالب العالية (146/7).
(2) السُّنَّة (ص/383ح829).
(3) التَّاريخ الكبير (351/7ت11420).
(4) الجرح والتَّعديل (398/8ت1827).
(5) (458/5).
(6) التَّاريخ الكبير (192/2ت2217).
(7) المصدر نفسه (501/2ت2059).
(8) (164/8).

تَذْكُرُ حَدِيثَنَا حَدَّثَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ρ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَنِ الْمَدِينَةِ، سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَزْعُمُ: ÷أَنَّهُ سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُفْتَحُ فِيهِ فَتَحَاتُ الأَرْضِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهَا رِجَالٌ يُصِيبُونَ رَخَاءً وعَيْشَاً وَطَعَامَاً، فَيَمُرُّونَ عَلَى إِخْوَانٍ لَهُمْ حُجَّاجَاً أَوْ عُمَّارَاً، فَيَقُولُونَ: مَا يُقِيمُكُمْ فِي لأْوَاءِ الْعَيْشِ، وَشِدَّةِ الْجُوعِ×؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: ÷فَذَاهِبٌ، وَقَاعِدٌ× حَتَّى قَالَهَا مِرَارًا ÷وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ، لا يُثْبُتُ بِهَا أَحَدٌ، فَيَصْبِرُ عَلَى لأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا، حَتَّى يَمُوتَ، إلا كُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَهِيدَاً أَوْ شَفِيعَاً×.

أخرجه الطبرانيُّ[1] عن أبي خليفة الفضل بن الحباب، ثنا عليّ بن المدينيّ، ثنا عاصم بن عبد العزيز الأشجعيّ، ثنا سعد بن إسحاق بن كعب بن عُجرة، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن أفلح به.

وإسناده ضعيفٌ؛ عاصم بن عبد العزيز قال فيه البخاريّ: (فيه نظرٌ)[2].

وقال النسائيّ، والدارقطنيّ: (ليس بالقويّ)[3].

وقال ابن حبَّان في المجروحين[4]، وقال: (كان ممن يخطئ كثيراً، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد)، ثمَّ أورده في الثِّقات[5].

وقال الذهبيّ: (روى عنه عليّ ابن المدينيّ، ووثَّقه معن القزَّاز)[6].

---

(1) المعجم الكبير (4/153ح3985).

(2) التَّاريخ الكبير (6/276ت9160).

(3) انظر: كتاب الضُّعفاء والمتروكين لابن الجوزيّ (2/69ت1756)، وميزان الاعتدال (2/353ت4054).

(4) (2/111ت719).

(5) (8/505).

(6) ميزان الاعتدال (2/353ت4054).

وقال الحافظ ابن حجر: (صدوقٌ يهم)[1].

فالذي يظهر لي من حاله الضَّعف، لا سيَّما وقد تفرَّد – فيما أعلم – برواية الحديث من هذا الوجه، وقد أبطل ابن حبَّان الاحتجاج به في مثل هذه الحالة كما في ظاهر كلامه السَّابق، فيحكم على إسناده بالنَّكارة.

وبهذا يظهر تساهل المنذريّ في الحكم على الإسناد بقوله: (رواه الطبرانيّ في الكبير بإسناد جيِّد، ورواته ثقاتٌ)[2]. وكذا الهيثميّ، حيث قال: (رواه الطبرانيّ في الكبير، ورجاله ثقاتٌ)[3] اهـ.

والحديث ثابتٌ من غير هذا الوجه كما تقدَّم، والله تعالى أعلم.

[33/15] وَعَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ τ، عَنِ النَّبِيِّ ρ قَالَ: ÷مَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الحَرَمَينِ اسْتَوْجَبَ شَفَاعَتِي، وَجَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الآمِنِين×.

أخرجه الطبرانيّ[4]، وابن شاهين[5]، – ومن طريقه ابن الجوزيّ[6] –، والبيهقيّ[7] من طريق عبد الغفور بن سعيد الواسطيّ، عن أبي هاشم الرُّمَّانيّ، عن زاذان، عن سلمان به.

وهو موضوعٌ؛ آفته عبد الغفور الواسطيّ، وبه أعلَّه البيهقيّ، وابن الجوزيّ.

قال فيه البخاريّ: (تركوه، منكر الحديث)[8]، وقال النَّسائيّ:(متروك

(1) تقريب التَّهذيب (ص/285ت3064).

(2) التَّرغيب والتَّرهيب (ص/245ح1796).

(3) مجمع الزَّوائد (300/3).

(4) المعجم الكبير (240/6ح6104).

(5) التَّرغيب في فضائل الأعمال (ص/292ح322).

(6) الموضوعات (600/2ح1170).

(7) شعب الإيمان (496/3ح4180).

(8) التَّاريخ الكبير (394/5ت8019).

الحديث)[1]، وقال ابن عديّ: (منكر الحديث)[2]، وقال ابن حبَّان: (كان ممن يضع الحديث على الثِّقات كعب وغيره، لا يحلُّ كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة التَّعجُّب)[3] اهـ.

ولأجله أورده جماعةٌ في الموضوعات، منهم: ابن الجوزيّ –كما تقدَّم–، والسُّيوطيّ[4]، والشَّوكانيّ[5]، والله تعالى أعلم.

أبو هاشم الرُّمَّانيّ اسمه: يحيى بن دينار، وقيل: ابن الأسود، وقيل: ابن نافع. وزاذان هو: أبو عمر الكنديّ البزَّاز.

---

(1) كتاب الضُّعفاء والمتروكين (ص/210ت389).
(2) الكامل (21/7ت1481).
(3) كتاب المجروحين(132/2ت754).
(4) اللآلئ المصنوعة(109/2).
(5) الفوائد المجموعة(ص/114ح31).

المبحث الرَّابع

ما ورد في شفاعته ρ لمن أكثر من السُّجود في الصَّلاة

[34/1] عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِى زِيَادٍ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ، عَنْ خَادِمٍ لِلنَّبِيِّ ρ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ρ مِمَّا يَقُولُ لِلْخَادِمِ: «أَلَكَ حَاجَةٌ». قَالَ: حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَاجَتِي. قَالَ: «وَمَا حَاجَتُكَ»؟ قَالَ: حَاجَتِي أَنْ تَشْفَعَ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ: «وَمَنْ دَلَّكَ عَلَى هَذَا»؟ قَالَ: رَبِّى. قَالَ: «إِمَّا لاَ فَأَعِنِّى بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

أخرجه الإمام أحمد[1] عن عفَّان، حدَّثنا خالد – يعني: الواسطيّ –، حدَّثنا عمرو بن يحيى الأنصاريّ، عن زياد بن أبي زياد مولى بني مخزوم، عن خادم للنبيِّ ρ فذكره.

وإسناده صحيحٌ؛ رجاله ثقاتٌ. عفَّان هو: ابن مسلم الصَّفَّار، وخالد الواسطيّ هو: ابن عبد الله الطَّحَّان المزنيّ مولاهم، وعمرو بن يحيى الأنصاريّ هو: المازنيّ المدنيّ.

وهذا الخادم ورد التَّصريح باسمه في روايات الحديث الأخرى –كما سوف يأتي –، واسمه: ربيعة بن كعب الأسلميّ τ، ونصَّ على ذلك أيضاً العراقيّ في كتاب: "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد"[2].

كذلك أخرجه الإمام أحمد من طريق إسماعيل بن عياش[3]، ومن طريق

(1) المسند (25/479ح16076).

(2) (1/355ح109).

(3) المسند (27/117ح16578).

إبراهيم بن سعد الزُّهريّ[1].

كلاهما عن ابن إسحاق، قال حدَّثني محمَّد بن عمرو بن عطاء، عن نعيم بن مجمر، عن ربيعة بن كعب به، ولفظه: قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ρ: «سَلْنِي أُعْطِكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْظِرْنِي[2]؛ أَنْظُرْ فِي أَمْرِي. قَالَ: «فَانْظُرْ فِي أَمْرِكَ». قَالَ: نَظَرْتُ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَمْرَ الدُّنْيَا يَنْقَطِعُ فَلاَ أَرَى شَيْئاً خَيْراً مِنْ شَيْءٍ آخُذُهُ لِنَفْسِي لآخِرَتِي، فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ρ، فَقَالَ: «مَا حَاجَتُكَ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اشْفَعْ لِي إِلَى رَبِّكَ Y فَلْيُعْتِقْنِي مِنَ النَّارِ. فَقَالَ: «مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا». فَقُلْتُ: لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ؛ وَلَكِنِّى نَظَرْتُ فِي أَمْرِي فَرَأَيْتُ أَنَّ الدُّنْيَا زَائِلَةٌ مِنْ أَهْلِهَا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ آخُذَ لآخِرَتِي. قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

وإسناده حسنٌ؛ لحال ابن إسحاق – واسمه: محمَّد –، صدوقٌ يُدلِّس[3]، وقد صرَّح بالتَّحديث.

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه[4] من طريق آخر عن ربيعة بن كعب الأسلميّ من غير لفظ الشَّفاعة، ولفظه: قال: كنت أَبِيتُ مع رسول اللَّهِ ρ، فأتيته بوَضوئه وحاجته، فقال لي: «سَلْ». فقلت: أسألك مرافقتك في الجنَّة. قال: «أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ»؟ قلت: هو ذاك. قال: «فَأَعِنِّى عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

وكلا اللَّفظين ثابتٌ في رواية الحديث؛ فأمَّا لفظ المسند فروي من عدَّة

---

(1) المصدر نفسه (118/27ح16579).

(2) أي: أخِّرني وأمهلني. انظر: القاموس (ص/623).

(3) تقريب التَّهذيب (ص/467ت5725).

(4) كتاب الصَّلاة، باب فضل السُّجود، والحثّ عليه (353/1ح489).

طرق صحيحة وحسنة، وأمَّا اللَّفظ الآخر ففي صحيح مسلم، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون التَّقدير – والله أعلم –: حاجتي أن تشفع لي أن يعتقني الله من النَّار، ويرزقني مرافقتك في الجنَّة، والله تعالى أعلم.

[35/2] وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ حُسَينٍ، أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُوْلَ الله، ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَني مِنْ أَهْلِ شَفَاعَتِكَ؟ قَالَ: «أَعِنِّي بِكَثْرَةِ السُّجُوْدِ».

أخرجه ابن المبارك[1] عن حسين بن عليّ، قال: حدَّثتني فاطمة بنت حسين فذكره.

وإسناده ضعيفٌ؛ لإرساله. فاطمة بنت حسين – هو: ابن عليّ بن أبي طالب – وهي من الرَّابعة[2] التي جلُّ روايتهم عن التَّابعين. والحديث معروف من حديث ربيعة بن كعب الأسلميّ τ كما تقدَّم.

والمراد بقوله ρ في الحديث: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» هو: السُّجود في الصَّلاة، لا مجرَّد السُّجود، قال النَّوويّ شارحاً: (فيه الحثُّ على كثرة السُّجود، والتَّرغيب فيه، والمراد به السُّجود في الصَّلاة)[3] اهـ، والله تعالى أعلم.

---

(1) الزُّهد (ص/455ح1287).

(2) تقريب التَّهذيب (ص/751ت8652).

(3) المنهاج (429/4).

المبحث الخامس: ما ورد في شفاعته ρ لمن يصلِّي عليه

[36/1] عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ حِيْنَ يُصْبِحُ عَشْرَاً، وَحِيْنَ يُمْسِي عَشْرَاً أَدْرَكَتْهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ».

أخرجه الطبرانيُّ[1] من طريقين عن بقيَّة بن الوليد، عن إبراهيم بن محمَّد بن زياد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدَّرداء به.

وإسناده ضعيفٌ؛ فيه علل:

الأولى: بقيَّة كثير التَّدليس عن الضُّعفاء[2]، ولم يصرِّح بالسَّماع فيما وقفت عليه.

الثَّانية: إبراهيم بن محمَّد بن زياد مجهول الحال؛ ذكره البخاريُّ[3]، وابن أبي حاتم[4]، وسكتا عنه، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[5].

الثَّالثة: خالد بن معدان لم يسمع من أبي الدَّرداء كما قال الإمام أحمد[6]، ففيه انقطاعٌ، وبذلك صرَّح العراقيُّ[7]. وبه يظهر ما في حكم الهيثميّ عليه بقوله: (رواه الطبرانيّ بإسنادين، وإسناد أحدهما جيِّدٌ، ورجاله وُثِّقوا)[8]، والله تعالى أعلم.

---

(1) في المعجم الكبير كما في جلاء الأفهام لابن القيِّم (ص/127و418)، وليس هو في القدر المطبوع من المعجم.

(2) تعريف أهل التَّقديس (ص/163ت117)، وتقريب التَّهذيب (ص/126ت734).

(3) التاريخ الكبير (306/1ت1011).

(4) الجرح والتَّعديل (127/2ت396).

(5) (17/6).

(6) المراسيل لابن أبي حاتم (ص/52).

(7) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (314/1عقب الحديث1183).

(8) مجمع الزَّوائد (120/10).

[37/2] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ τ، عَنِ النَّبِيِّ ρ قَالَ: «مَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيْم، وَآلِ إِبْرَاهِيْمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيْم، وَآلِ إِبْرَاهِيْمَ، وَتَرَحَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيْم، وَآلِ إِبْرَاهِيْمَ، شَهِدْتُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِالشَّهَادَةِ، وَشَفَعْتُ لَهُ ».

أخرجه البخاريُّ في الأدب المفرد[1] من طريق سعيد بن عبد الرَّحمن مولى سعيد بن العاص قال: حدَّثنا حنظلة بن عليّ، عن أبي هريرة به.

وإسناده ضعيفٌ؛ لجهالة سعيد بن عبد الرَّحمن، تفرَّد بالرِّواية عنه راو واحد فقط[2]، وترجم له البخاريّ[3]، وابن أبي حاتم[4]، وسكتا عنه، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[5]، وقال الحافظ: (مقبولٌ)[6]، وهذا على اصطلاحه فيما يتابَع عليه الرَّاوي، إلا أنَّني لم أقف على من تابعه على روايته هذه، فيكون ليِّن الحديث على ما اصطلح عليه – يرحمه الله –.

[38/3] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ τ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بي[7] يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاة».

هذا الحديث يرويه موسى بن يعقوب الزَّمعيّ، واختلف عليه فيه:

---

(1) (ص/219ح641).

(2) انظر: ميزان الاعتدال (148/2ت3229).

(3) التاريخ الكبير (404/3ت4540).

(4) الجرح والتَّعديل (42/4ت181).

(5) (368/6).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/238ت2357).

(7) أي: أقربهم بي، أو أحقُّهم بشفاعتي. تحفة الأحوذيّ (520/2).

فأخرجه ابن أبي شيبة[1]، والبزَّار[2]، والشَّاشيّ[3]، والطبرانيّ[4] من طريق خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب الزَّمعيّ، عن عبد الله بن كيسان، عن عبد الله بن شدَّاد بن الهاد، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود به.

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى[5]، وابن حبَّان[6]، والبيهقيّ[7].

وأخرجه البخاريُّ في التَّاريخ الكبير[8]، والتِّرمذيّ[9] وقال:(حسنٌ غريبٌ) من طريق محمَّد بن خالد بن عثمة، عن موسى بن يعقوب بهذا الإسناد، إلا أنَّه لم يقل فيه: عن أبيه.

وأخرجه البخاريُّ في التَّاريخ أيضاً[10] من طريق عبَّاس بن أبي شملة، عن موسى بن يعقوب، عن عبد الله بن كيسان، عن عتبة بن عبد الله، عن ابن مسعود به.

وأخرجه البيهقيّ[11] من طريق أبي القاسم ابن أبي الزِّناد، عن موسى بن

---

(1) المصنَّف (330/6ح31778).

(2) المسند (278/4ح1446).

(3) المسند (408/1ح413-414).

(4) المعجم الكبير (17/10ح9800).

(5) المسند (428/8ح5011).

(6) الصَّحيح (192/3ح911).

(7) شعب الإيمان (213/2ح1564).

(8) (77/5).

(9) السُّنن، أبواب الصَّلاة، باب ما جاء في فضل الصَّلاة على النبيِّ ρ (354/2ح484).

(10) (77/5).

(11) شعب الإيمان (212/2ح1563).

يعقوب، عن عبد الله بن كيسان، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عتبة، عن ابن مسعود به.

وموسى بن يعقوب الزَّمعيّ سيِّئ الحفظ[1]، فلم يضبط رواية هذا الحديث، فاضطرب فيه، لذا قال الدَّارقطنيّ : (الاضطراب فيه من موسى بن يعقوب، ولا يحتجُّ به)[2] اهـ.

وأسانيده أيضاً لا تخلو من عبد الله بن كيسان مولى طلحة بن عبد الله بن عوف، وهو مجهول، تفرَّد بالرِّواية عنه موسى بن يعقوب فقط[3]، ذكره البخاريُّ[4]، وابن أبي حاتم[5]، وسكتا عنه، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[6].

[39/4] عَنْ أَنَسٍ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «أَكْثِرُوا عَلَيَّ الصَّلاةَ في يَوْمِ الجمُعَةِ، وَلَيْلَةِ الجمُعَةِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كُنْتُ لَهُ شَهِيْدَاً،أَوْ شَافِعَاً يَوْمَ القِيَامَةِ».

أخرجه ابن عديّ[7]، ومن طريقه البيهقيُّ[8] من طريق دُرُسْت بن زياد القشيريّ، عن يزيد الرّقاشيّ، عن أنس به.

وإسناده منكرٌ؛ تفرَّد به ضعيفٌ عن ضعيف:

فأمَّا الأوَّل: فدُرُسْت بن زياد، وتكاد أن تتَّفق كلمات النُّقاد على تضعيفه،

---

(1) تقريب التَّهذيب (ص/554ت7026).
(2) العلل (113/5سؤال759).
(3) ميزان الاعتدال (474/2ت4526).
(4) التاريخ الكبير (77/5ت6629).
(5) الجرح والتَّعديل (143/5ت667).
(6) (49/7).
(7) الكامل (577/3).
(8) شعب الإيمان (110/3ح3033).

ومنهم من ضعَّفه التَّضعيف الشَّديد، قال البخاريُّ[1]، وأبو حاتم[2]:(حديثه ليس بالقائم)، زاد أبو حاتم: (حديثه عن يزيد الرّقاشيّ، ليس يمكن أن يعتبر بحديثه)، وقال أبو زرعة: (واهي الحديث)[3]، إلا أنَّ ابن عديّ ارتضاه، فقال: (أرجو أنَّه لا بأس به)[4]، وقال الحافظ ابن حجر: (ضعيفٌ)[5] .

وأمَّا الثَّاني: فشيخه يزيد الرَّقاشيّ – وهو: ابن أبان أبو عمرو البصريّ القاصّ – وهو ضعيفٌ أيضاً[6].

وله وجه آخر عن الرَّقاشيّ، وإسناده ضعيفٌ أيضاً، أخرجه ابن عديّ[7] من طريق جُبَارة، عن أبي إسحاق الحميسيّ، عن يزيد الرَّقاشيّ، عن أنس بلفظ: ÷أكثروا الصَّلاة عليَّ يوم الجمعة؛ فإنَّ صلاتكم تُعرض عليَّ× .

وجُبَارة – وهو: ابن المغلِّس – ضعيفٌ[8]، وكذلك شيخه أبو إسحاق الحميسيّ – واسمه: خازم بن الحسين –[9].

وله عن أنس τ طرق أخرى غير ما تقدَّم، من غير ذكر الشَّفاعة أو الشَّهادة، وكلُّها ضعيفة:

---

(1) التَّاريخ الكبير (3/223ت3767).

(2) انظر: الجرح والتَّعديل (3/437ت1988).

(3) انظر: الجرح والتَّعديل (3/437ت1988).

(4) الكامل (3/578ت636).

(5) تقريب التَّهذيب (ص/201ت1825).

(6) المصدر نفسه (ص/599ت7683).

(7) الكامل (3/530).

(8) تقريب التَّهذيب (ص/137ت890).

(9) المصدر نفسه (ص/186ت1614).

فأخرجه ابن السُّنِّيّ[1]، والطبرانيّ[2] من طريق روَّاد بن الجرَّاح، عن سعيد ابن بشير، عن قتادة، عن أنس بلفظ: «أكثروا من الصَّلاة عليَّ يوم الجمعة».

وروَّاد بن الجرَّاح اختلط بأخرة فترك[3]. وسعيد بن بشير ضعيفٌ[4]. وقتادة مدلِّسٌ[5]، وقد عنعنه.

قال ابن أبي حاتم:(سألتُ أبِي عن حدِيثٍ رواه روَّاد، عن سعِيدِ بنِ بشِيرٍ، عن قتادة، عن أنسٍ τ قال: قال رسول اللهِ ρ: ÷أكثِروا عليَّ الصّلاة يوم الجمعةِ×. قال أبِي: هذا حدِيثٌ مُنكرٌ بِهذا الإِسنادِ)[6] اهـ.

وأخرجه البيهقيّ[7] من طريق إبراهيم بن طَهْمَان، عن أبى إسحاق، عن أنس τ قال: قال رسول الله ρ: «أكثروا الصَّلاة عليَّ يوم الجمعة، وليلة الجمعة؛ فمن صلَّى عليَّ صلاة صلَّى الله عليه عشراً».

وأبو إسحاق – واسمه: عمرو بن عبد الله الهمْدانيّ السَّبيعيّ – مدلِّسٌ، وقد عنعنه عن أنس τ، وليس له عنه رؤية، ولا سماع كما قال أبو حاتم الرَّازيّ[8]، فهو منقطع.

وبهذا يتبيَّن أنَّ جميع الطُّرق التي يروى بها هذا الحديث عن أنس τ غير ثابتة – وذلك حسب ما وقفت عليه –، أمَّا أوَّل الحديث وهو قوله ρ:

(1) عمل اليوم والليلة (ص/115ح381).

(2) مسند الشَّاميِّين (18/4ح2610).

(3) تقريب التَّهذيب (ص/211ت1958).

(4) المصدر نفسه (ص/234ت2276).

(5) تعريف أهل التَّقديس (ص/146ت92).

(6) علل الحديث (205/1ح589).

(7) السُّنن الكبرى (249/3).

(8) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص/146ت265).

÷أكثروا عليَّ الصَّلاة يوم الجمعة× فثابت عنه ρ، رواه عنه غير واحد من الصَّحابة الكرام ψ[1]، والله تعالى أعلم.

[40/5] وَعَنْ أَبي بَكْرٍ الصِّدِّيْقِ τ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ρ يقول: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ كُنْتُ شَفِيْعَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ».

أخرجه ابن شاهين[2] من طريق إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التَّيميّ، حدَّثنا فطر بن خليفة، عن أبي الطُّفيل، عن أبي بكر به.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ إسماعيل بن يحيى كذَّابٌ، أجمع الأئمَّة على تركه[3]، والله تعالى أعلم.

(1) انظر: السِّلسلة الصَّحيحة (32/4ح1527).

(2) التَّرغيب في فضائل الأعمال (ص/12ح12).

(3) انظر: الكامل لابن عديّ (491/1ت129)، وميزان الاعتدال (253/1ت965).

المبحث السَّادس: ما ورد في شفاعته ρ لمن زار قبره

[41/1] عَنِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: ÷مَنْ زَارَ قَبْرِي فَقَدْ وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي×.

أخرجه العقيليّ[1] من طريق جعفر بن محمَّد البزوريّ، والدارقطنيّ[2]، والبيهقيّ[3] من طريق عبيد الله بن محمَّد الورَّاق.

كلاهما عن موسى بن هلال البصريّ، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به.

وإسناده ضعيفٌ؛ موسى بن هلال قال فيه أبو حاتم الرَّازيّ: (مجهولٌ)[4]، وقال العقيليّ: (سكن الكوفة، عن عبيد الله بن عمر، ولا يصحُّ حديثه، ولا يُتابع عليه)[5]، وقال ابن عديّ: (أرجو أنَّه لا بأس به)[6]، وقال الذهبيّ: (صالح الحديث)[7]، ثم ذكر بأنَّ أنكر ما عنده هذا الحديث.

وروايته عن عبيد الله منقطعة، قال ابن عبد الهادي: (موسى بن هلال لم يلق عبيد الله؛ فإنَّه مات قديماً سنة بضع وأربعين ومئة، بخلاف عبد الله؛ فإنَّه تأخَّر دهراً بعد أخيه، وبقي إلى سنة بضع وسبعين ومئة)[8] اهـ. وتكلَّم في تضعيف

---

(1) الضُّعفاء الكبير (170/4).

(2) السُّنن (278/2ح194).

(3) شعب الإيمان (490/3ح4160).

(4) انظر: الجرح والتَّعديل (166/8ت734).

(5) الضُّعفاء الكبير (170/4).

(6) الكامل (69/8ت1834).

(7) ميزان الاعتدال (225/4ت8937).

(8) الصَّارم المنكي (ص/70).

هذا الحديث بكلام نفيس جدًّاً.

ورواه الدُّولابيّ[1] من طريق عليّ بن معبد بن نوح، وابن عديّ[2]، ومن طريقه البيهقيّ[3]، من طريق محمَّد بن إسماعيل بن سمرة، وابن الجوزيّ[4] من طريق الفضل بن سهل.

ثلاثتهم عن موسى، عن عبد الله بن عمر العمريّ، عن نافع، عن ابن عمر به.

وأضاف الدُّولابيّ مزيد تعريف بالعُمريّ هذا، يدفع به توهُّم الخطأ في تسميته، فقال: أبو عبد الرَّحمن، أخو عبيد الله.

وفيه غير موسى، عبد الله بن عمر – وهو: المكبَّر – الضَّعيف[5]، لا المصغَّر الثِّقة الذي في الإسناد السَّابق.

وروايته من طريق عبد الله المكبَّر هي الرِّواية التي رجَّحها العلماء، قال ابن عديّ : (وقد روى غير ابن سمرة هذا الحديث عن موسى بن هلال فقال: " عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر "، وعبد الله أصحُّ)[6] اهـ.

وأفاد الحافظ ابن حجر[7] أنَّ ابن خزيمة رواه في صحيحه من طريق الدارقطنيّ، ونقل عنه قال: (إن صحَّ الخبر، فإنَّ في القلب من إسناده)، ثمَّ رجَّح أنَّه من رواية عبد الله بن عمر العمريّ المكبَّر الضَّعيف، لا المصغَّر الثِّقة،

(1) الكنى والأسماء (846/2ح1483).

(2) الكامل (69/8).

(3) شعب الإيمان (490/3ح4159).

(4) مثير العزم السَّاكن (295/2ح468).

(5) تقريب التَّهذيب (ص/314ت3489).

(6) الكامل (69/8).

(7) تلخيص الحبير (267/2).

وصرَّح بأنَّ الثِّقة لا يروي هذا الخبر المنكر.

ثم نقل الحافظ عن البيهقيّ، والضياء في الأحكام بأنَّ عبد الله المذكور في هذا الإسناد هو المكبَّر. انتهى

وللحديث طريق أخرى عن ابن عمر أشدُّ ضعفاً من سابقتها، أخرجها البزَّار[1] من طريق عبد الله بن إبراهيم الغفاريّ، عن عبد الرَّحمن بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر بمثله.

وقال: (عبد الله بن إبراهيم لم يُتابع على هذا، وإنَّما يُكتب ما يتفرَّد به) اهـ.

قال الهيثميّ: (رواه البزَّار، وفيه عبد الله بن إبراهيم الغفاريّ وهو ضعيفٌ)[2].

وقال الحافظ: (متروكٌ، ونسبه ابن حبَّان إلى الوضع)[3].

وعبد الرَّحمن بن زيد – وهو: بن أسلم العدويّ، مولاهم – ضعيفٌ[4].

قال ابن عبد الهادي عن هذا الحديث: (ضعيفٌ، منكرٌ، ساقط الإسناد، لا يجوز الاحتجاج بمثله عند أحد من أئمَّة الحديث، وحفَّاظ الأثر)[5] اهـ.

وللحديث طريق أخرى عن ابن عمر بلفظ آخر، وهو الحديث التَّالي.

[42/2] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ : ÷مَنْ جَاءَنِي زَائِرَاً لا تُعْمِلُهُ[6] حَاجَةٌ إلا زِيَارَتِي، كَانَ حَقَّاً عَلَيَّ أَنْ أَكُونَ لَهُ شَفِيعَاً

---

(1) كشف الأستار (57/2ح1198).

(2) مجمع الزَّوائد (2/4).

(3) تقريب التَّهذيب (ص/295ت3199).

(4) المصدر نفسه (ص/340ت3865).

(5) الصَّارم المنكي (ص/56).

(6) من الاعتمال، وهو: القيام بالعمل. انظر: لسان العرب (474/11).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ×.

أخرجه الطبرانيّ[1]، والسُّبكيّ[2] من طريق عبد الله بن محمَّد العُبَاديّ[3] البصريّ، ثنا مسلم بن سالم الجهنيّ، حدَّثني عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر به.

وإسناده ضعيفٌ؛ عبد الله بن محمَّد العُبَاديّ ذكره ابن ماكولا[4]، وقال: (حدَّث عن الحسن بن حبيب بن ندبة، حدَّث عنه عبدان وغيره)، ولم يُفد عن حاله من حيث الجرح والتَّعديل شيئاً، وقال فيه ابن عبد الهاديّ:(أحد الشُّيوخ الذين لا يحتجُّ بما تفرَّدوا به)[5] اهـ. وقد خالفه من هو أمثل منه –كما سيأتي– ، وقال الهيثميّ في موضع من المجمع[6]:(لم أعرفه) اهـ.

ومسلم – ويُقال فيه: مسلمة – ابن سالم الجهنيّ قال فيه أبو داود: (ليس بثقة)[7]، وبه أعلَّه الهيثميّ[8]، وقال الحافظ ابن حجر:(ضعيفٌ)[9].

وأخرجه أبو نعيم[10] من طريق مسلم بن حاتم الأنصاريّ، عن مسلم بن

---

(1) المعجم الكبير (225/12ح13149)، والأوسط (16/5ح4546).

(2) شفاء السّقام (ص/16).

(3) ضبطه ابن ماكولا في الإكمال (345/6) بضمِّ العين، وتخفيف الباء. ونقل عن الصُّوريّ ضبْطه بتشديد الباء، ثمَّ أنكر عليه ضبطه هذا. وهذه النِّسبة إلى عُبَاد بن ضُبيعة كما في الأنساب للسَّمعانيّ (124/4). وانظر: توضيح المشتبه لابن ناصر الدِّين (45/6-46).

(4) الإكمال (345/6).

(5) الصَّارم المنكي (ص/69).

(6) (17/5).

(7) انظر: ميزان الاعتدال (104/4ت8488).

(8) مجمع الزَّوائد (2/4).

(9) تقريب التَّهذيب (ص/529ت6628 تمييز).

(10) ذكر أخبار أصبهان (190/2).

سالم الجهنيّ، عن عبد الله العمريّ به.

ومسلم بن حاتم قال فيه الحافظ: (صدوقٌ ربَّما وهم)[1]، فتكون روايته هذه عن مسلم الجهنيّ بذكر عبد الله العمريّ المكبَّر الضَّعيف، أولى من رواية العباديّ السَّابقة عنه، والتي قال فيها عن عبيد الله المصغَّر الثِّقة، وحديثهما ضعيفٌ بكلِّ حال، لأنَّ مداره على مسلم بن سالم الجهنيّ.

قال ابن عبد الهادي: (هذا الحديث ضعيف الإسناد، منكر المتن، لا يصلح الاحتجاج به، ولا الاعتماد على مثله)[2] اهـ.

هذا، وقد رويت في زيارة قبر النبيِّ ρ بعض الأحاديث الضَّعيفة، بل والواهية، التي لا تقوم بها حجَّة، كما نصَّ عليه الأئمَّة – عليهم رحمة الله تعالى-.

ومنهم: العُقيليّ[3]، وابن خزيمة-كما في النَّقل السَّابق عنه -، والبيهقيّ[4]، وابن عبد الهادي[5]، وشيخ الإسلام ابن تيميَّة[6]، وابن حجر[7]، والألبانيّ[8] وغيرهم.

قال البيهقيّ: (وسواء قال: عبيد الله، أو عبد الله، فهو منكرٌ عن نافع، عن ابن عمر؛ لم يأت به غيره) اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: (وأما زيارة القبور لأجل الدُّعاء عندها، أو

(1) تقريب التَّهذيب (ص/529ت6621).
(2) الصَّارم المنكي (ص/68).
(3) الضُّعفاء الكبير (170/4).
(4) شعب الإيمان (490/3).
(5) الصَّارم المنكي (ص/56).
(6) مجموع الفتاوى (164/27-165).
(7) تلخيص الحبير (267/2).
(8) السِّلسلة الضَّعيفة (123/1ح47).

التَّوسُّل بها، أو الاستشفاع بها، فهذا لم تأت به الشَّريعة أصلاً، وكلُّ ما يُروى في هذا الباب مثل قوله: ÷من زارني، وزار قبر أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنَّة×، و÷من حجَّ ولم يزرني فقد جفاني، ومن زارني بعد مماتي فكأنَّما زارني في حياتي×، فهي أحاديث ضعيفة، بل موضوعة) اهـ.

[43/3] وَعَنْ عُمَرَ τ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ρ يَقُولُ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي – أَوْ قَالَ: مَنْ زَارَنِي – كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً، أَوْ شَهِيداً، وَمَنْ مَاتَ فِي أَحَدِ الْحَرَمَيْنِ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي الآمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه أبو داود الطَّيالسيّ[1]، ومن طريقه البيهقيّ[2] عن سوار بن ميمون أبي الجرَّاح العبديّ، عن رجل من آل عمر، عن عمر به.

وإسناده ضعيفٌ؛ فيه رجل مجهولٌ لم يُسمّ، وسوار بن ميمون مجهولٌ كذلك؛ لم أقف على من ترجمه؛ ولذا أعقبه البيهقيُّ بقوله: (هذا إسنادٌ مجهولٌ) اهـ.

وقال ابن عبد الهادي: (هذا الحديث ليس بصحيح؛ لانقطاعه، وجهالة إسناده، واضطرابه) اهـ. ثم فصَّل في ذلك تفصيلاً شافياً[3].

وقد ساق العقيليّ[4] كذلك، والدارقطني[5]، والبيهقيّ[6]، وغيرهم[7] شيئاً من أوجه الاضطراب فيه، لا حاجة للتَّطويل بذكرها؛ لظهور ضعفها، والله تعالى أعلم.

---

(1) المسند (66/1ح65).

(2) السُّنن الكبرى (245/5)، وشعب الإيمان (488/3ح4135).

(3) الصَّارم المنكي (ص/86-91).

(4) الضُّعفاء الكبير (362/4).

(5) السُّنن (278/2).

(6) شعب الإيمان (488/3).

(7) انظر: إرواء الغليل (333/4ح1127).

[44/4] وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ τ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ρ: ÷مَنْ زَارَنِي بِالمَدِيْنَةِ مُحْتَسِباً، كُنْتُ لَهُ شَهِيْدَاً، وَشَفِيْعَاً يَوْمَ القِيَامَةِ×.

أخرجه ابن أبي الدُّنيا[1]، ومن طريقه البيهقيّ[2]، وابن الجوزيّ[3] عن سعيد ابن عثمان الجرجانيّ، والسَّهميُّ[4]، وعنه السُّبكيّ[5] من طريق عبَّاد بن موسى الختَّليّ.

كلاهما عن محمَّد بن إسماعيل بن أبي فُديك، عن أبي المثنَّى سليمان بن يزيد الكعبيّ، عن أنس به.

وأخرجه البيهقيُّ[6]، وعنه السُّبكيّ[7] من طريق أيُّوب بن الحسن، نا محمَّد ابن إسماعيل بن أبي فُديك بالمدينة، نا سليمان بن يزيد الكعبيّ، عن أنس بلفظ: (من مات في أحد الحرمين بُعث من الآمنين يوم القيامة، ومن زارني محتسباً إلى المدينة كان في جواري يوم القيامة) .

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ لحال أبي المثنَّى سليمان بن يزيد الكعبيّ، قال فيه أبو حاتم: (منكر الحديث، ليس بقويّ)[8]. وقال ابن حبَّان:(يخالف الثِّقات في الرِّوايات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرِّواية عنه إلا للاعتبار)[9].

---

(1) في كتاب القبور، ولم أقف عليه فيه، ونسبه إليه الحافظ في تلخيص الحبير (267/2).

(2) شعب الإيمان (489/3ح4157).

(3) مثير العزم السَّاكن (296/2ح469).

(4) تاريخ جرجان (ص/434).

(5) شفاء السّقام (ص/36).

(6) شعب الإيمان (490/3ح4158).

(7) شفاء السّقام (ص/35).

(8) انظر: الجرح والتَّعديل (149/4ت645).

(9) كتاب المجروحين (505/2ت1264).

وضعَّفه الدارقطنيّ[1]، وابن حجر العسقلانيّ[2]. وبه أعلَّه ابن عبد الهادي[3]، والحافظ في تلخيص الحبير[4].

ثمَّ هو منقطع الإسناد في قول بعض أهل العلم؛ قال الدارقطنيّ: (وقعت روايته عن أنس في كتاب القبور لابن أبي الدُّنيا، وقيل: إنَّه لم يسمع منه)[5].

وقال ابن عبد الهادي: (هذا الحديث ليس بصحيح ولا ثابت، بل هو حديثٌ ضعيف الإسناد منقطعٌ، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه دليلٌ على محلِّ النِّزاع، ومداره على أبي المثَّى سليمان بن يزيد الكعبيّ الخزاعيّ المدينيّ، وهو شيخٌ غير محتجٍّ بحديثه، وهو بكنيته أشهر منه باسمه، ولم يُدرك أنس بن مالك؛ فروايته عنه منطقة غير متَّصلة، وإنما يَروي عن التَّابعين وأتابعهم، وقد ذكره ابن حبَّان في كتاب الثِّقات[6] في أتباع التَّابعين، وذكره أيضاً في كتاب المجروحين، قال في كتاب الثِّقات: " سليمان بن يزيد أبو المثَّى الكعبيّ، من أهل المدينة، يروي عن عمر ابن طلحة، روى عنه ابن أبي فُديك "، هكذا ذكره.

وقال في كتاب المجروحين[7]: "أبو المثَّى، شيخٌ يروي عن هشام بن عروة، روى عنه عبد الله بن نافع الصَّائغ، يخالف الثِّقات في الرِّوايات، لا يجوز

(1) العلل (51/15).

(2) تقريب التَّهذيب (ص/670ت8340).

(3) الصَّارم المنكي (ص/231).

(4) (267/2).

(5) انظر: تهذيب التَّهذيب (221/12).

(6) (395/6).

(7) (505/2ت1264).

الاحتجاج به، ولا الرِّواية عنه إلا للاعتبار) اهـ.

وبهذا يكون ابن حبَّان قد فرَّق بينهما، بين المسمَّى والمكنَّى، والصَّواب أنَّه هو هو؛ وبذلك تعقَّبه الدارقطنيّ[1]، وابن عبد الهادي[2]، والله تعالى أعلم.

[45/5] وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ τ، أَنَّ رَسُوْلِ الله ρ قَالَ: ÷مَنْ رَآني في المنَـامِ فلَـنْ يَـدْخُلَ النَّـارَ، وَمَـنْ زَارَنـي بَعْـدَ مَـوْتي وَجَبَـتْ لَـهُ شَـفَاعَتي ...× الحديث.

أخرجه الديلميّ[3] من طريق يحيى بن سعيد العطَّار، عن سعيد بن ميسرة، عن أنس به.

ومن هذا الطَّريق أخرجه ابن عساكر[4] بطرفه الأوَّل.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ يحيى بن سعيد العطَّار ضعَّفه يحيى بن معين، وقال: (احترق كتبه، وروى أحاديث منكرة)[5]، وضعفه الحافظ ابن حجر[6].

وسعيد بن ميسرة قال فيه أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث، يروي عن أنس المناكير)[7].

[46/6] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: ÷مَنْ زَارَني في مَمَاتي كَانَ كَمَنْ زَارَني في حَيَاتي، وَمَنْ زَارَني حَتَّى يَنْتَهِي إِلَى

---

(1) انظر: تهذيب التَّهذيب (221/12).

(2) الصَّارم المنكي (ص/233).

(3) عزاه إليه السُّيوطي في جمع الجوامع (ح4951).

(4) تاريخ دمشق (258/14).

(5) انظر: الجرح والتَّعديل (152/9ت628).

(6) تقريب التَّهذيب (ص/591ت7558 تمييز).

(7) انظر: الجرح والتَّعديل (63/4ت266).

قَبْرِي كُنْتُ لَهُ شَهِيْدَاً يَوْمَ القِيَامَةِ× أَوْ قَالَ: ÷شَفِيْعَاً×.

أخرجه العقيليّ[1]، ومن طريقه السُّبكيّ[2] من طريق فَضالة بن سعيد بن زُمَيل المأربيّ، حدَّثنا محمَّد بن يحيى المأربيّ، عن ابن جُريج، عن عطاء، عن ابن عبَّاس به.

وهو موضوعٌ؛ أعلَّه العقيليّ بفضالة بن سعيد، وقال: (حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به)، وقال بعد أن أسند حديثه هذا: (وهذا يُروى بغير هذا الإسناد من طريق أيضاً فيه لينٌ).

وقال أبو نعيم: (روى المناكير، لا شيء)[3].

وقال ابن عبد الهادي: (شيخٌ مجهولٌ، لا يُعرف له ذكرٌ إلا في هذا الخبر الذي تفرَّد به، ولم يُتابع عليه)، وحكم على حديثه هذا بقوله:(منكرٌ جدَّاً، ليس بصحيح ولا ثابت، بل هو حديثٌ موضوع على ابن جُريج)[4].

وكذا قال الذهبيّ: (هذا موضوعٌ على ابن جُريج) اهـ.

[47/7] وَعَنْ أَبي هُرَيْرَةَ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: ÷مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي، وُكِّلَ بهَا مَلَكٌ يُبَلِّغُني، وَكُفِيَ أَمْرُ دُنْيَاهُ وَآخِرَتُهُ، وَكُنْتُ لَهُ يَوْمُ القِيَامَةِ شَفِيْعَاً أَو شَهِيْدَاً×.

أخرجه العُقيليّ[5]، وابن سمعون[6]،والبيهقيُّ[1]، والخطيب البغداديّ[2]،–

(1) الضُّعفاء الكبير (457/3).

(2) شفاء السّقام (ص/37).

(3) انظر: لسان الميزان (509/4ت6538).

(4) الصَّارم المنكي (ص/238).

(5) الضُّعفاء الكبير (136/4ت1696).

(6) الأمالي (ص/248ح255).

ومن طريقه ابن الجوزيّ[3]–، وابن عساكر[4] من طريق أبي عبد الرَّحمن محمَّد ابن مروان السُّدِّيّ، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به.

هذا لفظ ابن سمعون، وفي لفظ البيهقيّ: ÷مَا مِنْ عَبْدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِيْ ...×.

ولفظ العقيليّ، والخطيب البغداديّ: ÷مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيَاً أُبْلِغْتُهُ×.

وهو موضوعٌ بهذ التَّمام؛ آفته محمَّد بن مروان السُّدِّيّ، وهو متَّهمٌ بالكذب[5]، ولأجله أعلَّه الأئمَّة.

روى الخطيب بسنده عن عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة قال: (سألتُ ابنَ نمير عن هذا الحديث، فقال: دع ذا؛ محمَّد بن مروان ليس بشيء) اهـ.

وقال العقيليّ: (لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ، ولا يتابعه إلا مَن هو دونه) اهـ.

وقال ابن الجوزيّ: (هذا حديثٌ لا يصحُّ، ومحمَّد بن مروان هو: السُّدِّيّ)اهـ.

وقال ابن عبد الهادي: (هذا الحديث موضوعٌ على رسول الله ρ، ليس له أصلٌ، ولم يحدِّث به أبو هريرة، ولا أبو صالح، ولا الأعمش، ومحمد بن مروان السُّدِّيّ متَّهمٌ بالكذب والوضع، ولفظ هذا الحديث الذي تفرَّد به مختلف ...)،

---

(1) شعب الإيمان (3/489ح4156).

(2) تاريخ بغداد (4/59ت1693).

(3) الموضوعات (2/38ح562).

(4) تاريخ دمشق (56/302).

(5) تقريب التَّهذيب (ص/506ت6284).

قال: (وقد روى بعضهم هذا الحديث من رواية أبي معاوية، عن الأعمش. وهو خطأ فاحشٌ، وإنما هو حديث محمَّد بن مروان، تفرَّد به، وهو متروك الحديث، متَّهمٌ بالكذب)[1] اهـ.

وهذه المتابعة التي أشار إليها ابن عبد الهادي أخرجها أبو الشَّيخ[2] عن عبد الرَّحمن بن أحمد الأعرج، عن الحسن بن الصَّبَّاح، عن أبي معاوية، عن الأعمش به.

وعلَّته الأعرج، وهو أبو صالح عبد الرَّحمن بن أحمد الزُّهريّ الأعرج، ترجم له أبو نعيم[3]، وأبو الشَّيخ[4]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهولٌ[5]، والله تعالى أعلم.

---

(1) الصَّارم المنكي (ص/216).

(2) في كتاب الثَّواب، نقلاً عن اللآلئ المصنوعة (283/1).

(3) ذكر أخبار أصبهان (76/2ت1137).

(4) طبقات المحدِّثين بأصبهان (541/3ت486).

(5) انظر: السِّلسلة الضَّعيفة (366/1ح203).

المبحث السَّابع

ما ورد في شفاعته ρ للمتآخين في الله Y

[48/1] عَنْ سَلْمَانَ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلَ الله ρ: «أَنَا شَفِيْعٌ لِكُلِّ رَجُلَيْنِ اتَّخَيَا في الله، مِنْ مَبْعَثِي، إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ».

أخرجه أبو نعيم[1] من طريق عمرو بن خالد الكوفيّ، ثنا أبو هاشم الرُّمَّانيّ، عن زاذان أبي عمر الكنديّ، عن سلمان به.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ عمرو بن خالد – وهو: القرشيّ مولاهم، أبو خالد نزيل واسط – متروكٌ، ورماه وكيع بالكذب[2]، والله تعالى أعلم.

(1) حلية الأولياء (1/367-368).

(2) تقريب التَّهذيب (ص/421ت5021).

المبحث الثَّامن

ما ورد في شفاعته ρ لمن قضى حاجة لأخيه

[49/1] عَنْ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «مَنْ قَضَى لأخِيْهِ حَاجَةً كُنْتُ وَاقِفاً عِنْدَ مِيْزَانِهِ، فَإِنَ رَجَحَ، وَإلا شَفَعْتُ لَهُ» .

أخرجه أبو نعيم[1] من طريق عبد الله بن إبراهيم بن الهيثم الغفاريّ، ثنا مالك بن أنس والعمريّ، عن نافع، عن ابن عمر به. وقال: (غريبٌ من حديث مالك، تفرَّد به الغفاريّ) اهـ.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ عبد الله بن إبراهيم – ويقال فيه: ابن أبي عمرو – قال فيه العقيليّ:(يغلب على حديثه الوهم)[2]، وقال ابن عديّ: (عامَّة ما يرويه لا يتابعه عليه الثِّقات)[3]، وقال ابن حبَّان: (يأتي عن الثِّقات المقلوبات، وعن الضُّعفاء الملزقات)[4]، وقال الدَّارقطنيّ: (حديثه منكرٌ)[5] اهـ. وسبق قول الحافظ فيه: (متروكٌ، نسبه ابن حبَّان إلى الوضع) اهـ.

(1) حلية الأولياء (353/6).
(2) الضُّعفاء الكبير (233/2ت782).
(3) الكامل (313/5ت1003).
(4) المجروحين (530/1ت564).
(5) انظر: ميزان الاعتدال (388/1ت4190).

المبحث التَّاسع

ما ورد في شفاعته ρ لمن أحبَّ أهل بيته، وكان معهم

[50/1] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ρ لِلعَبَّاسِ τ: «مَنْ أَحَبَّكَ نَالَتْهُ شَفَاعَتِي، وَمَنْ أَبْغَضَكَ فَلا نَالَتْهُ شَفَاعَتِي» .

أخرجه الخطيب[1]، ومن طريقه ابن عساكر[2] من طريق محمَّد بن الحسن الفقيه، عن ابن أبي ليلى، عن داود بن عليّ، عن أبيه، عن ابن عبَّاس به.

وإسناده ضعيفٌ جدَّاً؛ فيه عللٌ:

محمَّد بن الحسن الفقيه – وهو: الشَّيبانيُّ، صاحب الرَّأي – ليَّنه النَّسائيُّ وغيره من قِبل حفظه[3].

وابن أبي ليلى – واسمه: محمَّد بن عبد الرَّحمن – سيِّئ الحفظ جدَّاً.

وداود بن عليّ – وهو: ابن عبد الله بن عبَّاس – قال فيه ابن معين: (أرجو أنَّه ليس يكذب)[4]، وأورده ابن حبَّان في الثِّقات[5]، وقال: (يخطئ)، وقال ابن عديّ: (لا بأس برواياته عن أبيه، عن جدِّه)[6]، وقال الذَّهبيّ: (ليس بحجَّة)[7]، وقال الحافظ: (مقبولٌ)[8]، وهذا يعني: عند المتابعة، ولم أقف على

---

(1) تاريخ بغداد (118/4).

(2) تاريخ دمشق(350/26).

(3) انظر: العلل ومعرفة الرِّجال (299/3ت5329)، والضعفاء الكبير (55/4ت1607)، والجرح والتَّعديل (7/ 227ت1253)، وميزان الاعتدال (513/3ت7374).

(4) تاريخ الدارميّ عن هـ(ص/108ت317).

(5) (281/6).

(6) الكامل (553/3ت630).

(7) ميزان الاعتدال (13/2ت2633).

(8) تقريب التَّهذيب (ص/199ت1802).

من تابعه عليه، فيكون على اصطلاحه ليّن الحديث، والله تعالى أعلم.

[51/2] وَعَنْ عَليِّ بْنِ أَبي طَالِبٍ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «شَفَاعَتي لأُمَّتي مَنْ أَحَبَّ أَهْلَ بَيْتي، وَهُمْ شِيْعَتي» .

أخرجه الخطيب البغداديّ[1] من طريق القاسم بن جعفر بن محمَّد بن عبد الله ابن عمر بن عليّ بن أبي طالب، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن جدِّه محمد بن عمر، عن أبيه عمر بن عليّ عن أبيه عليّ بن أبي طالب به.

وهو حديث منكرٌ؛ علَّته القاسم بن جعفر؛ ترجم له الخطيب في تاريخه[2]، وقال: (قد بغداد، وحدَّث بها عن أبيه، عن جدِّه، عن آبائه نسخة أكثرها مناكير) اهـ.

[52/3] وَعَنْ عَليِّ بْنِ أَبي طَالِبٍ τ قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «ثَلاثَةٌ أَنَا شَفِيْعٌ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: الضّارِبُ بِسِيْفِهِ أَمَامَ ذُرِّيَّتي، وَالقَاضِي لَهُمْ حَوَائِجَهُمْ عِنْدَمَا اضْطُرُّوا إِلَيْهِ، وَالمُحِبُّ لَهُمْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ».

أخرجه أبو طالب[3] من طريق داود بن سليمان الجرجانيّ الغازي، حدَّثنا عليّ بن موسى الرِّضا، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمَّد، عن أبيه محمَّد بن عليّ، عن أبيه عليّ بن الحسين، عن أبيه الحسين بن عليّ، عن أبيه عليّ بن أبي طالب به.

وهو حديثٌ موضوعٌ؛ علَّته داود بن سليمان؛ كذَّبه ابن معين[4]، وقال أبو

---

(1) تاريخ بغداد (144/2).

(2) المصدر نفسه (439/12ت6916).

(3) الأمالي (ص/443).

(4) انظر: تاريخ بغداد (362/8ت4465).

حاتم: (مجهول)[1]، وقال الذَّهبيّ – وقد نقل ما قدَّمته عن الإمامين –:(وبكلِّ حال فهو شيخ كذَّاب، له نسخة موضوعة على الرِّضا)[2]، وذكر الحافظ ابن حجر حديثه هذا في ترجمته من اللِّسان[3].

وأورده الشَّوكانيّ في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة[4]، والله تعالى أعلم.

---

(1) انظر: الجرح والتَّعديل (3/413ت1891).

(2) ميزان الاعتدال (2/8ت2608).

(3) (2/512ت3247).

(4) (ص/397ح131).

المبحث العاشر

ما ورد في شفاعته ρ لمن حفظ أربعين حديثاً من سُنَّته

[53/1] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا– قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: ÷مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتي أَرْبَعِينَ حَدِيْثاً مِنَ السُّنَّةِ كُنْتُ لَهُ شَفِيْعَاً يَوْمَ القِيَامَةِ×.

أخرجه الحسن بن سفيان[1]، وتمام[2]، وابن عديّ[3]، والخطيب البغداديّ[4]، وابن حبَّان[5]، وابن عبد البرّ[6]، وابن عساكر[7] وغيرهم من طريق إسحاق بن نُجيح الملطيّ، عن ابن جُريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عبَّاس به. ولفظ ابن حبَّان: ÷بعثه الله Y يوم القيامة فقيهاً عالماً×.

وهو موضوعٌ؛ إسحاق بن نُجيح كذَّاب، قال فيه ابن معين: (من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث)[8]، وقال الإمام أحمد: (من أكذب النَّاس)[9]، وقال البخاريّ:(منكر الحديث)[10]، وقال النَّسائيّ: (متروك الحديث)[11]، وقال ابن

---

(1) الأربعون (ص/86ح45).

(2) الفوائد (141/2ح1368).

(3) الكامل (537/1).

(4) شرف أصحاب الحديث (ص/20ح31).

(5) كتاب المجروحين(144/1).

(6) جامع بيان العلم وفضله (196/1ح208).

(7) الأربعون البلدانيَّة (ص/42).

(8) انظر: الضُّعفاء الكبير للعقيليّ (105/1ت123)، والكامل لابن عديّ (535/1ت155).

(9) العلل ومعرفة الرِّجال (30/2رقم1454).

(10) التَّاريخ الكبير (376/1ت1293).

(11) كتاب الضُّعفاء والمتروكين (ص/153ت48).

عديّ: (بيِّن الأمر في الضُّعفاء، وهو ممن يضع الحديث)[1]، وقال ابن حبَّان: (دجَّال من الدَّجاجلة، كان يضع الحديث على رسول الله ρ صراحاً)[2].

وله طريق أخرى عن ابن جريج غير هذه الطَّريق، عند ابن عديّ[3] من طريق خالد بن يزيد العمريّ، عن ابن جريج به.

وهي طريقٌ واهية أيضاً، خالد بن يزيد هذا كذَّابٌ أيضاً –كما تقدَّم –، والله تعالى أعلم.

[54/2] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ الله عَنْهُمَا – قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ الله ρ: ÷مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتي أَرْبَعِينَ حَدِيْثاً مِنَ السُّنَّةِ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا إِلَيْهِمْ، كُنْتُ لَهُ شَفِيْعاً أَوْ شَهِيْدَاً يَوْمَ القِيَامَةِ×.

أخرجه ابن عبد البرّ[4] من طريق يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر العسقلانيّ بعسقلان قال: حدَّثنا أبو أحمد حميد بن مخلد بن زنجويه، ثنا يحيى بن عبد الله بن بُكير قال: حدَّثنا مالك بن أنس، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر به.

وقال: (هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث، ولكنَّه غير محفوظ، ولا معروف من حديث مالك، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه، وأضاف ما ليس من روايته إليه) اهـ.

قلت: هو موضوعٌ؛ آفته يعقوب بن إسحاق العسقلانيّ، قال فيه الذَّهبيّ –

---

(1) الكامل (540/1ت155).

(2) كتاب المجروحين (144/1ت58).

(3) الكامل (436/3).

(4) جامع بيان العلم وفضله (193/1ح205).

وقد أورد حديث هذا –:(كذَّاب)[1].

وساق له الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[2] حديثاً آخر موقوفاً على ابن عمر، وقال: (وهذا من أباطيل يعقوب)، ثمَّ قال: (وقد وجدت له حكاية يشبه أن تكون من وضعه)، ثمَّ ذكرها بسنده إليه.

وأعلَّه ابن عبد البرّ –كما في كلامه المتقدِّم – بعلَّة أخرى، وهي: أنَّه غير محفوظ ولا معروف من حديث الإمام مالك، ومن رواه عنه فقد أخطأ عليه.

[55/3] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ τ قَالَ: سُئِلَ رَسُوْلُ الله ρ: مَا حَدُّ العِلْمِ إِذَا بَلَغَهُ الرَّجُلُ كَانَ فَقِيْهَاً؟ فَقَالَ رَسُوْلُ الله ρ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِيْنَ حَدِيْثَاً مِنْ أَمْرِ دِيْنِهَا بَعَثَهُ الله فَقِيْهَاً، وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شَافِعَاً، وَشَهِيْدَاً».

أخرجه السِّلفيّ[3]، والبيهقيّ[4]، وابن حبَّان[5]، وابن الجوزيّ[6]، وابن عساكر[7] وغيرهم من طرق عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي الدَّرداء به.

وهو موضوعٌ؛ أسانيده تدور على عبد الملك بن هارون، وهو آفته؛ قال فيه ابن معين: (كذَّاب)[8]، وقال البخاريّ:(متروك الحديث)[9]، وقال أبو حاتم:

(1) ميزان الاعتدال (449/4ت9804).

(2)(372/6ت9328).

(3) الأربعون البلدانيَّ ة(ص/35).

(4) شعب الإيمان (270/2ح1726-1727).

(5) كتاب المجروحين (115/2).

(6) العلل المتناهية (121/1ح166).

(7) الأربعون البلدانيَّة (ص/41).

(8) تاريخ الدُّوريّ (349/3ت1688).

(9) الضُّعفاء الصَّغير (ص/209ت384).

(متروك الحديث، ذاهب الحديث)[1]، وقال ابن حبَّان: (كان ممَّن يضع الحديث، لا تحلُّ كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار، وهو الذي يُقال له: عبد الملك بن أبي عمرو؛ حتَّى لا يُعرف، كان كنية هارون أبا عمرو)[2]. انتهى

[56/4] وَعَنْ أَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ τ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ρ يَقُوْلُ: ÷مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِيْنَ حَدِيْثاً مِنْ سُنَّتِي أَدْخَلْتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي شَفَاعَتِي×.

أخرجه ابن عساكر[3] من طريق أبي الخير زيد بن عبد الله بن رفاعة الهاشميّ، عن عليّ بن شعيب البزَّاز، عن إسماعيل بن إبراهيم الأسديّ، عن عبَّاد بن إسحاق، عن عبد الرَّحمن بن معاوية، عن الحارث مولى ابن سباع، عن أبي سعيد به. وقال: (غريبٌ جدَّاً) .

وهو موضوعٌ؛ زيد بن عبد الله بن رفاعة، – وينسب إلى جدِّه أيضاً –، قال فيه الخطيب البغداديّ: (كان كذَّاباً)[4].

ومن بعده من الرُّواة مجاهيل وضعفاء، قال ابن عساكر: (وعلي بن شعيب مجهول، وإسماعيل بن إبراهيم الأسديّ غير معروف، وعبَّاد بن إسحاق مجهول، وعبد الرَّحمن بن معاوية سئل مالك عنه، فقال: ليس بثقة، وقال أبو حاتم الرَّازيّ: ليس بثقة، يكتب حديثه، ولا يحتجُّ به) اهـ.

وذكر له ابن الجوزيّ[5] طريقاً آخر عن محمد بن يزيد بن سنان الرَّهاويّ،

(1) انظر: الجرح والتَّعديل (374/5ت1748).

(2) كتاب المجروحين (115/2ت728).

(3) معجم الشُّيوخ (580/1ح715).

(4) تاريخ بغداد (451/8ت4564).

(5) العلل المتناهية (121/1ح167).

عن أبيه، عن جدِّه، عن عطيَّة، عن أبي سعيد بلفظ: ÷كلُّ من حفظ على أمَّتي أربعين حديثاً مما ينفعهم الله به في أمر دينهم، بعثه الله Y يوم القيامة فقيهاً عالماً، وكنت له شفيعاً وشهيداً×.

وقال: (إسناده مظلمٌ) اهـ.

قلت: محمَّد بن يزيد قال فيه الحافظ: (ليس بالقويّ)[1]، وأبوه ضعيفٌ[2]، وجدُّه سنان بن يزيد مجهولٌ[3]. وعطيَّة – وهو: ابن سعد العوفيّ –كان كثير الخطأ[4]، مدلِّساً من المرتبة الرَّابعة[5] الذين اتَّفق الأئمَّة على أنَّه لا يحتجُّ بشيء من أحاديثهم إلا فيما صرَّحوا فيه بالسّماع، وقد عنعنه.

وبذا يتبيَّن أنَّ جميع الأحاديث المرويَّة في هذا الباب شديدة الضَّعف، وهو حديث مشهورٌ، له طرقٌ كثيرة عن نحو ثلاثة عشر صحابيَّاً، بألفاظ أخرى غير ما ذكرت، وكلُّها لا تقوم بها حجَّة؛ لشدَّة ضعفها، وتقاعدها عن الجبران، وهذا ما نصَّ عليه العلماء المحقِّقون في هذا الشَّأن عند كلامهم عن هذا الحديث في فضل الأربعين.

قال عنه أبو عليّ صالح بن محمَّد:(حديثٌ باطلٌ)[6]. وقال الدارقطنيّ: (كلُّ طرق هذا الحديث ضعاف، ولا يثبت منها شيء)[7]. وقال النَّوويّ: (واتَّفق

(1) تقريب التَّهذيب (ص/513ت6399).

(2) المصدر نفسه (ص/602ت7727).

(3) المصدر نفسه (ص/257ت2645).

(4) المصدر نفسه (ص/393ت4616).

(5) تعريف أهل التَّقديس (ص/166ت122).

(6) انظر: تاريخ بغداد (320/6).

(7) انظر: العلل المتناهية (128/1).

الحفَّاظ على أنَّه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه)[1]. وقال البيهقيّ: (هذا بيِّن مشهور فيما بين النَّاس، وليس له إسنادٌ صحيحٌ)[2] اهـ. وقال الحافظ ابن حجر: (جمعت طرقه في جزء، ليس فيها طريق تسلم من علَّة قادحة)[3].

وقد فصَّل القول فيها ابن الجوزيّ في العلل المتناهية[4]، وقال: (وقد بنى على هذا الحديث الذي بيَّنَّا علله جماعة من العلماء، فصنَّف كلٌّ منهم أربعين حديثاً، منهم من ذكر فيها الأصول، ومنهم من قصر على الفروع، ومنهم من أورد فيها الرَّقائق، ومنهم من جمع بين الكلِّ.

فأوَّلهم أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن المبارك المروزيّ، وبعده أبو عبد الله محمد ابن أسلم الطُّوسيّ، وأحمد بن حرب الزَّاهد، وأبو محمَّد الحسن بن سفيان النَّسويّ) اهـ.

وأورده في الموضوعات والواهيات: ابن الجوزيّ -كما أشرت-، والفتَّني[5]، والشَّوكانيّ[6]، والألبانيّ[7]، والله تعالى أعلم.

---

(1) مقدَّمة الأربعين (ص/11-12).

(2) شعب الإيمان (270/2).

(3) تلخيص الحبير (94/3).

(4) (119/1- 128).

(5) تذكرة الموضوعات(ص/27).

(6) الفوائد المجموعة(ص/290ح69).

(7) السِّلسلة الضَّعيفة(10القسم الأول/ 97ح4589).

خاتمة البحث

وبعد هذه الرِّحلة الماتعة، في هذه الرَّوضة النَّضرة من رياض سُنَّة نبيِّنا محمَّد ρ، والتي تتعلَّق بما ورد في موجبات شفاعته ρ، ظهرت لي من خلالها بعض النَّتائج، أوجز أهمَّها في الأمور التَّالية:

1. عظيم مكانة النبيِّ ρ عند ربِّه Y؛ إذ أكرمه ربُّه تبارك وتعالى بفضائل عظيمة جدًّا، دلَّ عليها الكتاب الكريم، والسُّنَّة الشَّريفة، ومن أعظمها وأجلِّها قبول شفاعته في أهل الموقف يوم القيامة، ذلك اليوم الذي يتراجع فيه الأنبياء وأولوا العزم منهم عن الشَّفاعة فيهم، ويثبت لها النبيُّ ρ، ويكرمه ربُّه سبحانه وتعالى بقبولها.
2. وفَّق الله Y أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات الشَّفاعة التي دلَّ عليها كتاب الله تعالى، وسُنَّة نبيِّه ρ، على منهج السَّلف الصَّالح وفهمهم، ونفي ما سواها من الشَّفاعة الباطلة التي تطلب من الأموات والأصنام ونحو ذلك.
3. يقف النَّاظر في أحاديث هذا الموضوع على جملة من الأسباب التي توجب شفاعة النبيِّ ρ لمن قام بها – بإذن الله تعالى ورضاه –، وقد توصَّلت إلى أنَّ الثَّابت منها– فيما وقفت عليه– جاء في الأمور التَّالية:

أ . شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّداً رسول الله، والموت على عدم الشِّرك بالله Y.

ب. سؤال الوسيلة للنبيِّ ρ بعد سماع الأذان.

ج. سكنى المدينة، والموت بها.

د. الإكثار من السُّجود في الصَّلاة.

4. **بلغت الأحاديث الواردة في هذا الموضوع – فيما وقفت عليه – ستَّة وخمسين حديثاً، متنوِّعة الدَّلائل– كما سبق في ترتيبها على موضوعاتها –، ومختلفة الأحكام. فمنها حديث واحد اتَّفق على إخراجه الشَّيخان، واثنان انفرد بإخراجهما البخاريّ، وخمسة انفرد بإخراجها مسلم، وخمسة صحيحة الإسناد لم يخرجاها، وأربعة في مرتبة الحسن لذاته، وأربعة في مرتبة الحسن لغيره، وخمسة عشر ضعيفة، وعشرون في مرتبة الضَّعف الشَّديد بأقسامه.**

هذا، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

1- ثبت المصادر والمراجع

1. الآحاد والمثاني : لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن الضَّحَّاك بن مخلد الشَّيبانيّ، المعروف بابن أبي عاصم ت287هـ. تحقيق باسم فيصل الجوابرة. عن دار الرَّاية، الطبعة الأولى، 1411هـ.

2. إختلاط الرُّواة الثِّقات: للدّكتور عبد الجبَّار سعيد، عن مكتبة الرُّشد، الطبعة الأولى، 1426هـ.

3. الأربعون النَّوويَّة: للإمام أبي زكريَّا يحيى بن شرف النَّوويّ ت676هـ، بعناية نظر محمَّد الفاريابيّ، عن دار طيبة، الطبعة الأولى، 1424هـ.

4. الأربعون البلدانيَّة المسمَّى: الأربعون المستغنى بما فيه عن المعين: للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمَّد السِّلفيّ ت576هـ، تحقيق عبد الله رابح، عن دار البيروتيّ، الطبعة الأولى، 1412هـ.

5. الأربعون البلدانيَّة: للحافظ أبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله الشَّافعيّ، المعروف بابن عساكر ت571هـ، تحقيق عبدو الحاج محمَّد الحريريّ، عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، 1413هـ.

6. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل: للعلامة الألبانيّ. عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، 1405هـ.

7. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للحافظ أبي عمر بن عبد البرّ. تحقيق علي محمَّد البجاويّ. عن دار الجيل، الطبعة الأولى، 1412هـ.

8. الإصابة في تمييز الصَّحابة: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. تحقيق علي محمَّد البجاويّ. عن دار الجيل، الطبعة الأولى، 1412هـ.

9. الإكمال في رفع الارتياب، عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لعليّ بن هبة الله ابن ماكولا المتوفى بعد 475هـ. عن مؤسَّسة التَّاريخ العربيّ.

10. الأنساب: للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمَّد السَّمعانيّ ت562هـ، تعليق عبد الله الباروديّ، عن مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، الطبعة الأولى، 1419هـ.

11. التاريخ عن ابن معين ت 233هـ رواية الدُّوري: تحقيق د. أحمد محمَّد نور سيف. نشر مركز البحث العلميّ التَّابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدَّة، الطبعة الأولى، 1399هـ.

12. تاريخ بغداد، أو مدينة السَّلام : للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت463هـ. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة ألأولى، 1417هـ.

13. تاريخ جُرجان: للحافظ أبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السَّهميّ الجرجانيّ ت427هـ، بعناية د. محمَّد عبد المعيد خان، عن عالم الكتب، الطبعة الرابعة، 1407هـ.

14. التاريخ الكبير: للإمام الحافظ محمَّد بن إسماعيل البخاريّ. تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

15. تحفة الأحوذيّ بشرح جامع الترمذيّ: للعلامة أبي العُلا محمَّد بن عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحيم المباركفوريّ ت1353هـ. عن دار الفكر، 1415هـ.

16. التَّذكرة في الأحاديث المشتهرة: لبدر الدِّين أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله الزَّركشيّ ت794هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1406هـ.

17. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك: للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد البغداديّ، المعروف بابن شاهين ت385هـ، تحقيق صالح أحمد مصلح الوعيل، عن دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولى، 1415هـ.

18. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمَّة الأربعة: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. تحقيق د. إكرام الله إمداد الحقِّ. عن دار البشائر، الطبعة الأولى، 1416هـ.

19. التَّرغيب والتَّرهيب من الحديث الشَّريف: للحافظ زكيّ الدِّين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذريّ ت656هـ، عن دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1422هـ.

20. التَّعريفات: لعليّ بن محمَّد بن عليّ الجرجانيّ ت816هـ. تحقيق إبراهيم الأبياريّ. عن دار الكتاب العربيّ، الطبعة الرابعة، 1418هـ.

21. تعريف أهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. تحقيق د. أحمد بن عليّ سير المباركيّ. عن دار الحميضيّ، الطبعة الثالثة، 1422هـ.

22. تفسير القرآن العظيم: للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ الدِّمشقيّ ت774هـ، تحقيق سامي محمَّد سلامة، عن دار طيبة، الطبعة الثانية، 1420هـ.

23. تقريب التَّهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. تحقيق محمَّد عوَّامة. عن دار الرَّشيد، الطبعة الرابعة، 1412هـ.

24. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعيّ الكبير: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت852هـ، بعناية السَّيِّد عبد الله هاشم اليمانيّ المدنيّ، عن دار المعرفة.

25. تهذيب التَّهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. عن دار صادر مصورة عن الهنديَّة، الطبعة الأولى، 1327هـ.

26. تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال: للحافظ المزِّيّ. تحقيق د. بشَّار عوَّاد معروف. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1413هـ.

27. التَّوحيد: للحافظ أبي بكر محمَّد بن إسحاق بن خزيمة ت311هـ، تحقيق د. عبد العزيز بن إبراهيم الشَّهوان، عن مكتبة الرُّشد، الطبعة الثانية، 1411هـ.

28. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرُّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: لابن ناصر الدِّين محمَّد بن عبد الله الدِّمشقيّ، تحقيق محمَّد نعيم العرقسوسيّ، عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1993م.

29. الثِّقات: للحافظ أبي حاتم محمَّد بن حِبَّان بن أحمد التَّميميّ البُستيّ ت354هـ. عن مؤسَّسة الكتب الثَّقافية، الطبعة الأولى، 1393هـ.

30. جامع بيان العلم وفضله: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ ت463هـ، تحقيق أبي الأشبال الزُّهيريّ، عن دار ابن الجوزيّ، الطبعة الخامسة، 1422هـ.

31. جامع البيان في تأويل القرآن: للحافظ أبي جعفر محمَّد بن جرير الطبريّ ت310هـ، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ.

32. الجرح والتَّعديل: للحافظ أبي محمَّد عبد الرَّحمن بن محمَّد بن إدريس التَّميميّ الحنظليّ الرَّازيّ ت327هـ. عن دار الكتب العلميَّة مصورة عن الهندية، الطبعة الأولى.

33. جزء بيبي بنت عبد الصَّمد الهرويَّة ت477هـ: تحقيق عبد الرَّحمن الفريوائيّ، عن دار الخلفاء، الطبعة الأولى، 1406هـ.

34. جلاء الأفهام في فضل الصَّلاة على محمَّد خير الأنام ρ: للإمام أبي عبد الله محمَّد بن أبي بكر الزُّرعيّ الدِّمشقيّ، المعروف بابن قيِّم الجوزيَّة ت 751هـ، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، عن دار العروبة، الطبعة الثانية، 1407هـ.

35. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت430هـ، عن دار الكتاب العربيّ، الطبعة الرابعة، 1405هـ.

36. دلائل النُّبوَّة: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ ت458هـ . تحقيق د. عبد المعطي قلعجيّ. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الثانية، 1423هـ.

37. ذكر أخبار أصبهان: لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت430هـ. تحقيق سيِّد كسروي حسن. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1410هـ.

38. سلسلة الأحاديث الصَّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: للعلامة الألبانيّ. عن مكتبة المعارف.

39. سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السَّيء في الأمَّة: للعلامة الألبانيّ. عن مكتبة المعارف.

40. سنن الدَّارقطنيّ. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض. عن دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

41. سنن أبي داوُد سليمان بن الأشعث السّجستانيّ ت275هـ. إعداد وتعليق عزَّت عبيد الدَّعَّاس. عن دار الحديث.

42. سنن أبي عيسى محمَّد بن عيسى بن سورة التِّرمذيّ ت297هـ. تحقيق أحمد محمَّد شاكر. عن دار إحياء التُّراث العربيّ. وبتحقيق شعيب الأرنؤوط، وهيثم عبد الغفور، عن مؤسَّسة الرِّسالة العالميَّة، الطبعة الأولى، 1430هـ.

43. السُّنن الكبرى: للحافظ البيهقيّ. عن دار الفكر.

44. سنن ابن ماجه محمَّد بن يزيد القزوينيّ ت275هـ. عن دار الفكر ، 1415هـ.

45. السُّنَّة: لأبي بكر أحمد بن محمَّد بن هارون بن يزيد الخلال ت311هـ، تحقيق د. عطيَّة الزَّهرانيّ، عن دار الرَّاية، الطبعة الأولى، 1410هـ.

46. السُّنَّة: لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضَّحَّاك بن مخلد الشَّيبانيّ ت287هـ. عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة، 1413هـ.

47. سير أعلام النُّبلاء: للحافظ شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ت748هـ. تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الحادية عشرة، 1419هـ.

48. شرح السُّنَّة: لأبي محمَّد الحسين بن مسعود الفرَّاء البغويّ ت516هـ، تحقيق زهير الشَّاويش، وشعيب الأرنؤوط، عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، 1403هـ.

49. شرح العقيدة الطحاويَّة: لصدر الدِّين عليّ بن عليّ بن محمَّد بن أبي العزّ الحنفيّ ت792هـ، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، عن وزارة الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 1418هـ.

50. شرف أصحاب الحديث: للحافظ أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ت463هـ، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي، عن دار إحياء السُّنَّة النَّبويَّة، 1971م.

51. الشَّريعة: للإمام أبي بكر محمَّد بن الحسين الآجرِّيّ ت360هـ، تحقيق د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدُّميجيّ، عن دار الوطن، الطبعة الثانية، 1420هـ.

52. شعب الإيمان: لأبي بكر البيهقيّ، تحقيق محمَّد السَّعيد بسيوني زغلول، عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1410هـ.

53. شفاء السّقام في زيارة خير الأنام: لتقيّ الدِّين علي بن عبد الكافي السبكيّ ت756هـ، عن دار جوامع الكلم بالقاهرة، 1984م.

54. الصَّارم المنكي في الرَّدِّ على السبكيّ: للحافظ أبي عبد الله محمَّد بن أحمد بن عبد الهادي ت744هـ، تحقيق إسماعيل بن محمَّد الأنصاريّ، عن دار الإفتاء بالسّعوديَّة، 1403هـ.

55. الصِّحاح " تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة " : لأبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ الفارابيّ ت398هـ. عن دار إحياء التُّراث العربيّ، الطبعة الأولى، 1419هـ.

56. صحيح البخاريّ – أو: الجامع الصَّحيح –: بعناية محمَّد زهير بن ناصر النَّاصر، عن دار طوق النَّجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

57. صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان: تحقيق شعيب الأرنؤوط، عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الثالثة، 1418هـ.

58. صحيح الترغيب والترهيب: للعلامة الألباني، عن مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 1421هـ.

59. صحيح الجامع الصَّغير وزيادته: للعلامة الألبانيّ. عن المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، 1408هـ.

60. صحيح سنن التِّرمذيّ: للعلامة الألبانيّ. عن مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، 1420هـ.

61. صحيح سنن أبي داود: للعلامة الألبانيّ. عن مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، 1421هـ.

62. صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوريّ: بعناية محمَّد فؤاد عبد الباقي، عن دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ.

63. الضُّعفاء الصَّغير: لأبي عبد الله البخاريّ. تحقيق محمود إبراهيم زايد. عن دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1406هـ.

64. الضُّعفاء الكبير: للحافظ أبي جعفر محمَّد بن عمرو بن موسى العقيليّ المكِّيّ ت322هـ. تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجيّ. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1404هـ.

65. الضُّعفاء والمتروكين: لأبي عبد الرَّحمن النَّسائيّ. تحقيق محمود إبراهيم زايد. عن دار المعرفة، الطبعة الأولى، 1406هـ.

66. الضُّعفاء والمتروكين: لأبي الفرج ابن الجوزيّ. تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضيّ. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1406هـ.

67. الطَّبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمَّد بن سعد بن منيع الهاشميّ مولاهم البصريّ ت230هـ. عن دار صادر، الطبعة الثانية، 1418هـ.

68. طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها: للحافظ أبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن حَيَّان، المعروف بأبي الشَّيخ ت369هـ. تحقيق عبد الغفور عبد الحقّ حسين البلوشيّ. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1412هـ.

69. ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة لابن أبي عاصم: للعلامة محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ، بحاشية أصله، فيُنظر.

70. علل الحديث: لابن أبي حاتم الرَّازيّ. تحقيق محبّ الدِّين الخطيب. عن دار المعرفة، 1405هـ.

71. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لأبي الفرج ابن الجوزيّ، تحقيق خليل الميس، عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الثانية، 1424هـ.

72. العلل الواردة في الأحاديث النَّبويَّة: لأبي الحسن الدَّارقطنيّ. تحقيق د. محفوظ الرَّحمن زين الله السَّلفيّ. عن دار طيبة، مصوَّرة عن الطبعة الأولى، 1422هـ.

73. العلل ومعرفة الرِّجال: للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق د. وصيّ الله ابن محمَّد عبَّاس . عن دار الخاني، الطبعة الثانية، 1422هـ.

74. عمل اليوم والليلة: لأبي بكر أحمد بن محمَّد بن إسحاق السُّنِّيّ الدَّينوريّ ت364هـ. تحقيق عبد الله حجَّاج. عن دار الجيل، ومكتبة التُّراث الإسلاميّ، الطبعة الثالثة.

75. فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ: للحافظ ابن حجر العسقلاني . مراجعة قصي محبّ الدِّين الخطيب. عن دار الرَّيَّان، الطبعة الثانية، 1409هـ.

76. فضائل المدينة: للدّكتور صالح بن حامد بن سعيد الرِّفاعيّ. عن دار الخضيريّ، الطبعة الثالثة، 1418هـ.

77. فضـل الصَّـلاة علـى النبـيِّ ρ: للقاضـي إسـماعيل بـن إسـحاق الجهضـميّ ت282هـ، تحقيق الشَّيخ الألبانيّ، عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة، 1397هـ.

78. الفوائد: لأبي القاسم تمَّام بن محمَّد الرَّزيّ ت414هـ، تحقيق حمدي السَّلفيّ، عن مكتبة الرُّشد، الطبعة الثانية، 1414هـ.

79. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام محمَّد بن عليّ الشَّوكانيّ ت1250هـ، تحقيق عبد الرَّحمن المعلّميّ، عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، 1407هـ.

80. القاموس المحيط: لمجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي ت817هـ. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1407هـ.

81. القول المفيد على كتاب التَّوحيد: للعلامة محمَّد بن صالح بن عثيمين، عن دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1415هـ.

82. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة: للحافظ شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ت748هـ. تعليق محمَّد عوَّامة، وخرج نصوصها أحمد محمَّد نمر الخطيب. عن دار القبلة، وعلوم القرآن، الطبعة الأولى، 1413هـ.

83. الكامل في ضعفاء الرِّجال: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجانيّ ت365هـ. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمَّد معوَّض. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

84. كشف الأستار عن زوائد البزَّار على الكتب السِّتَّة: للحافظ نور الدِّين عليّ بن أبي بكر الهيثميّ ت807هـ. تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، 1399هـ.

85. الكنى والأسماء: للحافظ أبي بشر محمَّد بن أحمد بن حمَّاد الدّولابيّ ت310هـ. تحقيق نظر محمَّد الفاريابيّ. عن دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1421هـ.

86. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: لجلال الدين السُّيوطيّ ت911هـ، عن دار المعرفة، 1403هـ.

87. لسان العرب: لمحمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ المصريّ، عن دار صادر، الطبعة الأولى.

88. لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. عن دار الفكر، الطبعة الأولى، 1408هـ.

89. مثير العزم السَّاكن إلى أشرف الأماكن: للحافظ أبي الفرج ابن الجوزيّ ت597هـ، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، عن دار الرَّاية، الطبعة الأولى، 1415هـ.

90. المجروحين من المحدِّثين: للحافظ محمَّد بن حِبَّان بن أحمد أبي حاتم التَّميميّ البُستيّ ت354هـ، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ. عن دار الصُّميعيّ، الطبعة الأولى، 1420هـ.

91. مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد: لنور الدِّين الهيثميّ. عن دار الفكر، 1408هـ.

92. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة: جمع وترتيب عبد الرَّحمن ابن محمَّد بن قاسم، وساعده ابنه محمَّد، نشر وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد، بالسُّعوديَّة، 1416هـ.

93. المراسيل: لأبي محمَّد عبد الرَّحمن ابن أبي حاتم الرَّازيّ. بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1418هـ.

94. المستدرك على الصَّحيحين: للحافظ أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوريّ ت405هـ، عن دار المعرفة .

95. المستفاد من مبهمات المتن والإسناد: للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرَّحيم العراقيّ ت826هـ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن عبد الحميد البرّ، عن دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1414هـ.

96. مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيبانيّ ت241هـ. تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط. عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية، 1420هـ.

97. مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنَّى الموصليّ التَّميميّ ت307هـ. تحقيق حسين سليم أسد. عن دار المأمون، الطبعة الأولى، 1404هـ.

98. مسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزَّار ت292هـ المسمَّى: البحر الزَّخَّار: تحقيق محفوظ الرَّحمن زين الله، عن مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 1409هـ.

99. مسند أبي داوُد سليمان بن داود بن الجارود الطيالسيّ ت 204هـ. تحقيق د. محمَّد بن عبد المحسن التُّركيّ. عن دار هجر، الطبعة الأولى، 1419هـ.

100. مسند الشاميين: للحافظ أبي سليمان الطبرانيّ. تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ. عن مؤسَّسة الرِّسالة، الطبعة الثانية، 1417هـ.

101. مسند الصَّحابة: للحافظ أبي بكر محمَّد بن الرُّويانيّ الطبريّ ت307هـ، تحقيق أبي عبد الرَّحمن صلاح بن محمَّد بن عويضة، عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1417هـ.

102. مشكاة المصابيح: لأبي عبد الله محمَّد بن عبد الله الخطيب التبريزيّ، المتوفى بعد سنة 737هـ بزمن. تحقيق العلامة محمَّد ناصر الدِّين الألبانيّ. عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثالثة ، 1405هـ.

103. المصنَّف: للحافظ أبي بكر عبد الرَّزَّاق بن همَّام الصَّنعانيّ ت211هـ. تحقيق حبيب الرَّحمن الأعظميّ. عن المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، 1403هـ.

104. المصنَّف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة الكوفيّ العبسيّ ت235هـ. باعتناء محمَّد عبد السَّلام شاهين. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1416هـ.

105. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثَّمانية: للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ت852هـ: تنسيق الدكتور سعد الشثريّ، عن دار العاصمة، ودار الغيث، الطبعة الثانية، 1431هـ.

106. معالم التنزيل: للإمام أبي محمَّد الحسين بن مسعود البغويّ ت516هـ، تحقيق محمَّد عبد الله النّمر وآخرين، عن دار طيبة، الطبعة الأولى، 1423هـ.

107. المعجم الأوسط: للحافظ أبي القاسم الطبرانيّ. تحقيق طارق بن عوض الله بن محمَّد ، وعبد المحسن الحسينيّ . عن دار الحرمين، الطبعة الأولى، 1415هـ.

108. معجم الشّيوخ: للحافظ أبي القاسم ابن عساكر ت571هـ، تحقيق الدكتورة وفاء تقيّ الدِّين، عن دار البشائر، الطبعة الأولى، 1412هـ.

109. معجم الشُّيوخ " المعجم الكبير": للحافظ أبي عبد الله الذهبيّ ت748هـ، تحقيق د. محمَّد الحبيب الهيلة، عن مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، 1408هـ.

110. معجم الصَّحابة: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأمويّ مولاهم البغداديّ ت351هـ. تعليق صلاح سالم المصراتيّ . عن مكتبة الغرباء الأثريَّة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

111. معجم الصَّحابة: لأبي القاسم عبد الله بن محمَّد البغويّ ت317هـ، تحقيق د. محمَّد الأمين الجكنيّ، عن مكتبة دار البيان بدولة الكويت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

112. المعجم الصَّغير: لأبي القاسم الطبرانيّ. عن دار الكتب العلميَّة.

113. المعجم الكبير: لأبي القاسم الطبرانيّ. تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ، عن دار إحياء التُّراث العربيّ، 1422هـ.

114. معجم مقاييس اللُّغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا الرَّازيّ ت395هـ. تحقيق إبراهيم شمس الدِّين. عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1420هـ.

115. معرفة الرِّجال للإمام يحيى بن معين ت233هـ: رواية ابن محرز، تحقيق محمَّد كامل القصَّار، من مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، 1405هـ.

116. معرفة الصَّحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت430هـ، تحقيق عادل بن يوسف العزَّازيّ. عن دار الوطن، الطبعة الأولى، 1419هـ.

117. المغني في الضُّعفاء: للحافظ شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ت748هـ، تحقيق أبي الزَّهراء حازم القاضي، عن دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، 1418هـ.

118. المنتخب من مسند عبد بن حميد أبي محمَّد الكشِّيّ ت249هـ. تحقيق مصطفى العدويّ. عن دار بلنسية، الطبعة الثانية، 1423هـ.

119. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للحافظ أبي زكريَّا محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّوويّ ت676هـ. المطبوع بحاشية صحيح مسلم بتحقيق خليل مأمون شيحا. عن دار المعرفة، الطبعة السادسة، 1420هـ.

120. الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: لأبي الفرج عبد الرَّحمن بن عليّ بن محمَّد البغداديّ، المعروف بابن الجوزيّ ت597هـ. تحقيق

د. نور الدِّين بن شكري جيلار. عن أضواء السَّلف، الطبعة الأولى، 1418هـ.

121. ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال: للحافظ شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ت748هـ. تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ، عن دار الفكر.

122. النِّهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدِّين أبي السَّعادات المبارك ابن محمَّد الجزريّ، المعروف بابن الأثير ت606هـ. باعتناء عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد. عن دار ابن الجوزيّ، الطبعة الأولى، 1421هـ.

2. فهرس الموضوعات